جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية جامعية بعنوان:

مدخل علم السياسية.

مقدمة لطلبة السنة الأولى علوم سياسية جذع مشترك

إعداد الدكتور: شوادرة رضا

السنة الجامعية:2022/2021

فهرس المحتويات

تمهيد: 1

المحور الاول..... 3

أولا: الإطار المفاهيمي للسياسة ولعلم السياسة 4

1- مفهوم السياسة كفن وممارسة 4

2- مفهوم علم السياسة..... 7

3- تطور علم السياسة..... 9

المحور الثاني 12

ثانيا: مفهوم علاقة وطبيعة وحدود علم السياسة بالعلوم الأخرى. 13

1- علاقة علم السياسة بالفلسفة..... 14

2- علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع 15

3- علاقة علم السياسة بعلم التاريخ..... 15

4- علاقة علم السياسة بالقانون 16

5- علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد..... 17

6- علاقة علم السياسة بعلم الجغرافيا..... 18

7- علاقة علم السياسة بعلم النفس 18

المحور الثالث..... 20

ثالثا: مواضيع علم السياسة 21

1- علم السياسة هو علم الدولة 21

2- أصل نشأة الدولة 21

2- أركان الدولة 25
4- وظائف الدولة 26
5- أشكال الدولة 27
علم السياسة هو علم السلطة 29
المحور الرابع 35
رابعا: النظام السياسي وانواعه ومفاهيم ذات الصلة بالواقع السياسي للعملية السياسية 36
1- مفهوم النظام والنظام السياسي : 36
2- مفهوم النظام السياسي 37
3- خصائص النظام السياسي 38
4- أنواع الأنظمة السياسية 39
5- أنواع النظم الحزبية: 48
6- وظائف الأحزاب السياسية 49
الجماعات الضاغطة 50
الانتخابات 56
الرأي العام 62
المجتمع المدني 67
التنشئة السياسية 72
قائمة المراجع: 77

تمهيد:

تتناول هذه المطبوعة العلمية الجامعية مجموعة من مواضيع المتعلقة بعلم السياسة وهي مخصصة لمن يرغب في زيادة معلوماته في هذا المجال، وخاصة طلبة العلوم السياسية يتحدد مجال البحث فيها على أساس القيام بدراسات مقارنة بين مجموعة من الأفكار والنظريات بهدف الوصول إلى معرفة حقيقة في مجال علم السياسة. وقد ركزت هذه الدراسة على مصادر في غالبيتها تحديد الإطار العام لمقياس مدخل علم السياسية لطلبة السنة الأولى جذع مشترك.

ويعتبر مقياس مدخل علم السياسة من بين اهم المقاييس التي تدرس لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية بجامعة محمد لمين دباغين سطيف2، لذا إرتينا ان نقدم هذه المحاضرات في شكل مطبوعة علمية للطلبة مساهمة منا لمساعدة الطلبة والباحثين في مجال فهم أكثر لتحليل الظاهرة السياسية الوطنية والظاهرة السياسية الدولية في جميع مجالاتها ومستوياتها.

مركزين على بعض النقاط الاساسية والتي تمثلت فيما يلي:

- **المحور الاول:** تم التركيز فيه على الإطار المفاهيمي لعلم السياسة بحيث تم التطرق الى:

المفهوم السياسية ومفهوم علم السياسة والفرق بينهم وبين المفاهيم ذات الصلة، المفاهيم المرادفة والفروق بينها.

- **المحور الثاني:** علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى بحيث تم التطرق الى:

علاقة علم السياسة بالقانون والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس .....

- **المحور الثالث:** تم التركيز فيه على مواضيع علم السياسة كالسلطة والدولة والقوة وغيرها من مواضيع الجديدة

- **أما المحور الرابع**: فتم التطرق فيه لمجموعة من المواضيع ذات الصلة بالواقع السياسي للدولة كالنظام السياسي وانواعه، وكذلك المجتمع المدني وفعالياته كالأحزاب وجماعات المصالح وجماعات الضغط، وظاهرة الانتخابات والراي العام.

وقد تم الاعتماد في إعداد هذه المطبوعة العلمية على مجموعة من كتب والدراسات في صلب تخصص العلوم السياسية ودراسات الظاهرة السياسية الوطنية والدولية وهذا ما يتماشى مع الجانب المنهجي وكذا المقرر الدراسي المعتمد من طرف الوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهو ما يجعلها مفيدة للطالب الجامعي في تخصص العلوم السياسية.

الدكتور: شوادرة رضا

المحور الأول

أولا: الإطار المفاهيمي للسياسة ولعلم السياسة

1- مفهوم السياسة كفن و كممارسة :

تعتبر كلمة السياسة جزء لا يتجزأ من القاموس الكلي لتحليل الظاهرة السياسية بحث يعد التطور الكبير الذي عرفه علم السياسة في الآونة الأخيرة يجعلنا أكثر اهتماما بدراسة ماهية علم السياسة، وفروعه ومجالاته المختلفة. فلم تعد الظاهرة السياسية اليوم حكرا فقط على علم السياسة وإنما أصبحت كذلك مجالا خصبا للكثير من العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، التي لها علاقة بعلم السياسة، لاسيما علم الاقتصاد وعلم القانون ،علم الاجتماع، علم الاجتماع السياسي، علم النفس، علم النفس الاجتماعي، علم التاريخ، النظم السياسية، وغيرها من العلوم الأخرى.

وقبل الخوض في موضوع ماهية علم السياسة، يجدر بنا التعرض إلى موضوع السياسة، باعتباره ميدانا واسعا سبق علم السياسة واسترعى اهتمام المفكرين والعلماء الغربيين والمسلمين على حد سواء.

فبعدما كان ينظر للسياسة على أنها ضرب من ضروب الفن وحسن التدبير وأنها تعبر عن الإصلاح وخدمة الصالح العام وغيرها.

فإن السياسة تحولت، بعدما استقلت عن الفلسفة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إلى علم قائم بذاته له موضوع ومنهج مستقلين.

وإذا بدأنا بالتعريف بمفهوم السياسة، فإننا لاحظنا أن المفكرين والمهتمين بالشأن السياسي لم يصلوا إلى تعريف موحد لمفهوم السياسة.

فقد جاء في تعريف السياسة في الموسوعة الكبيرة أنها "فن حكم الدولة". وعرفها المفكر روبيردال بأنها: "فنّ حكم المجتمعات الإنسانية"[1].

[1] Robert Dahl, "**Modern Political Analysis**", Foundation of Modern Political Science Series, New Jersey, 1963, p13.

من جهته، عرفها ملحم قربان –أي السياسة– بأنها: "الفض السلطوي للخلافات وهي الحل المطاع للمنازعات وهي كذلك التسوية المسموعة للخصومات وعلى انها الفن الممكن "[1].

ونستنتج من هذا التعريف بأن السياسة هي بحث في الغايات وبحث في الوسائل، التي تؤدي – أي الوسائل– في حالة تطبيقها وتجسيدها في الواقع إلى تحقيق تلك الغايات والأهداف المنشودة.

ويفهم مما سبق، أن جوهر السياسة يرتبط بالمهارة، الذكاء الفطنة، الحنكة، وغيرها من المفاهيم وهي صفات يتميز بها ويتحلى بها ذلك السياسي الذي تواجهه مشاكل وتحديات مختلفة، ويستطيع عندما يحسن توظيفها واستغلالها إلى تجاوز هذه المشاكل والتغلب عليها وحلّها أو على الأقل الاقتراب من تسويتها.

ويرتبط مفهوم السياسة أيضا بالقوة والسيطرة والهيمنة والنفوذ والقدرة، حيث يعتبر الكثير من المفكرين بأن السياسة على حد تعبير هارولد لازويل هي "الفعل السياسي الذي يتم من منظور قوة[2]"

بالمقابل، هناك من المفكرين من ينظر إلى مفهوم السياسة نظرة سلبية ومتشائمة، وأن هدف السياسة وممارسيها هو السيطرة والاستغلال والطغيان، وأن السياسة هي لعبة قذرة على حد تعبير المفكر محمد عبده. وأن السياسي يمارس لعبة قذرة، في إشارة إلى النشاط السياسي أو الممارسة السياسية، وهو ما ذهب إليه المفكر وليام ماكبرايد بأن السياسة "هي عمل قذر".

وإذا عدنا إلى أصل كلمة السياسة، فإنها تعود إلى العصر اليوناني وتحديدا في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث ارتبطت هذه الكلمة بمجتمع المدينة أو دولة المدنية، فهي مشتقة من كلمة المدينة، التي تقابلها باليونانية (Polis)، والتي تترجم للفرنسية (Politique) والإنجليزية (Politics).

قد شكل مفهوم المدينة الأساس الذي تمحورت حوله الحياة السياسية عند اليونان، وأصبح محورا للتأمل والتفكير عندهم، حيث اعتبروها –أي المدينة– عطية من الطبيعة وإرادة الآلهة[3].

---

[1] ملحم قربان، "**المنهجية والسياسة**"، بيروت، 1979، ص63.

[2] H. Lasswell and M. Kaplan, **"Power and Society"**, New Hanen, 1950, p240.

[3] عادل خليفة، "**الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى**"، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2001، ص37.

أما مفهوم السياسة عند العرب والمسلمين، فإنها تعرف عند المفكرين الإسلاميين بأنها تعني الرياسة، أي القيادة، بمعنى ساس الأمر سياسة وتعني القيام على الشيء بما يحقق المصلحة[1] فجوهر السياسة في الإسلام هو تحقيق المصلحة العامة.

ويتفق المفكرون الإسلاميون حول المعنى الشامل لمفهوم السياسة الذي يتمحور حول حسن التدبير والصلاح العام، ومن هؤلاء ابن تيمية، ابن قيم الجوزية، ابن عقيل، الشيرازي وغيرهم.

فمثلا يذهب ابن عقيل إلى أن السياسة هي ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد[2].

نصل إلى أن السياسة كمفهوم تعني ممارسة النشاط السياسي داخل إطار الدولة ومؤسساتها. كما أنها تعبر عن العملية التي يتم من خلالها توزيع القيم بأسلوب سلطوي، أي بواسطة سلطة تتمتع بالشرعية والمشروعية وهي كذلك –أي السياسة– عملية اتخاذ القراراتمن أجل خدمة القضايا العامة كالانتخابات والاستفتاء والتشريع ... وغيرها.

[1] جمال الدين بن منظور، "**لسان العرب**"، الجزء السادس، بيروت، دار صادر للطباعة، 1956، ص105.

[2] ابن قيم الجوزية، "**الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**"، القاهرة، مكتبة السنة المحمدية، 1953، ص63.

2- مفهوم علم السياسة إبستمولوجيا

بعد ان تناولنا مفهوم السياسة، فإننا بذلك بصدد دراسة علم السياسة، الذي هو علم قائم بذاته وله موضوعه ومنهجه ونظرية ،واحد اهم الفروع العلمية للعلوم الاجتماعية بعدما استقل في أواخر القرن التاسع عشر عن الفلسفة والعلوم الاجتماعية الأخرى.قبل هذا وذاك لابد ان نعرف العلم اولا

مفهوم العلم :

هو عبارة عن مجموعة المفاهيم والمعارف والافكار المنظمة والمرتبة ترتيبا منطقيتا ، والتى اثبت التجريب و التدقيق صحتها من خلال اخضاها للتحليل والتشريح العلمي الممنهج من اجل الكشف عن الاسباب المنتجة للظاهرة وتنبؤ بمستقبلها .

التعريف الاصطلاحي لعلم السياسة :

إن اختلاف العلماء والمهتمين بمجال علم السياسة في تحديد موضوع علم السياسة، وبالتالي الاختلاف في وضع تعريف محدد لعلم السياسة. فقد انقسموا بين قائل بأن موضوع علم السياسة هو السلطة أو القدرة أو القوة ...، وقائل بأن موضوع علم السياسة هو الدولة.

فبالنسبة للفريق الثاني الذي يرى بأن موضوع علم السياسة هو الدولة فان هذه الفكرة كانت سائدة منذ القدم، وتحديدا منذ العهد اليوناني حيث كان يعتقد بأن السياسة كانت تعني دولة المدينة وأن هناك علاقة وثيقة بين السياسة والمدينة[1] أو الدولة بتعبيرنا الحديث.

ويعتقد أنصار مدرسة الدولة إن الدراسات المرتبطة بالسياسة تتمحور حول مفهوم الدولة، ومن بين المفكرين الذين قالوا بهذا الرأي جان دابين، الذي يرى بأن "الدولة موضوع علم السياسة".

[1] محمد محمد جاب الله عمارة، "**العلوم السياسية بين الإقليمية والعولمة**"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص12.

فهناك من أولى أهمية كبيرة لمفهوم الدولة عندما حاولوا الاهتمام بدراسة الظواهر السياسية المختلفة، بدءا من ميكيافيلي في كتابه "الأمير" وجان بودان وفلاسفة العقد الاجتماعي توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو وغيرهم.

ولكن يبقى اعتبار مفهوم الدولة موضوع علم السياسة غير كاف لأنه لا يعبر عن كافة الظواهر السياسية، التي يتمحور حولها علم السياسة.

إن التطورات السياسية الجديدة لعلم السياسة أصبحت في أغلبها تهتم بمفهوم السلطة أو القدرة أو القوة وهو التوجه الذي تذهب إليه الأغلبية الساحقة من علماء السياسة التي تعبر عن الرأي الأول والقائل بأن علم السياسة يتمحور حول مفهوم السلطة أو القدرة أو القوة.

ومن بين المفكرين الذين نظروا للقوة أو السلطة على أنها محور علم السياسة، هانس مورغانثو الذي يرى بأن "السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة والسيطرة"[1].

وكما يعتقد هارولد لازويل بأن "دراسة السياسة هي دراسة النفوذ"[2]

يعتبر علم السياسة احد اهم العلوم الانسانية والاجتماعية واحد اهم فروعها العلمية الذي يعمى بدراسة الظواهر السياسية وطنيا واقليميا ودوليا بمناهج علمية متعددة ومواضيع عديدة بغية للوصول الى نظريات ذات الطابع العلمي المفسرة للظاهرة المدروسة .

[1] هانس مورغانثو، "**السياسة بين الأمم**"، بدون مترجم، نيويورك، 1948، ص13.

[2] محمد محمد جاب الله عمارة، المرجع السابق، ص12.

3- تطور علم السياسة:

مر بثلاث مراحل اساسية وهي:

مرحلة ما قبل التشكل علم السياسة ، مرحلة الارهاصات الاولى للتشكل الفعلي لعلم السياسة ، مرحلة مابعد تشكل علم السياسة .

بصفة عامة عرف علم السياسة تطورات مختلفة ومتلاحقة منذ القدم، لكن الفترة اليونانية كانت بمثابة المنعطف الحاسم في تطور مفهوم السياسة في إطار الفلسفة، لاسيما مع أفلاطون وأرسطو الذين كانا لهما الفضل الكبير في جعل الاجتهادات الفكرية والفلسفية في الميدان السياسي مرجعية أساسية لا يمكن تجاوزها أو القفز عنها.

وظلت الاجتهادات الفكرية التي سادت في مجال الدراسات السياسية إلى غاية القرن التاسع عشر محصورة ومتقوقعة في إطار الدراسات الفلسفية التي هيمن عليها المنهج الفلسفي الذي يبحث فيما سيكون وينطلق من منطلقات عقلية ويصل إلى نتائج عقلية غير واقعية.

ولم تستطع التحاليل السياسية التخلص من هيمنة الصبغة الفلسفية إلا في أواخر القرن التاسع عشر، عندما أصبح علم السياسة علما مستقلا بذاته، له موضوعه الذي كان في بداية الأمر "الدولة" ثم فيما بعد "السلطة" وله منهجه العلمي التجريبي.

وإذا أردنا أن نصنف أهم المراحل التي مر بها علم السياسة، فإنه يمكن الحديث عن محطات مختلفة، أهمها وهي المرحلة التقليدية التي تبدأ من اليونان وحتى قبل اليونان مرورا بالفكر السياسي الإسلامي وصولا إلى العصر الحديث وتحديدا في منتصف القرن التاسع عشر وهي المرحلة التقليدية التي سيطرت فيها النزعة الفلسفية والاعتماد على الأساليب الاستدلالية، وكذا طغيان المنهج الفلسفي على الدراسات السياسية، كما تميزت هذه الفترة ببروز مفهوم الدولة القومية لأول مرة في مؤتمر وستفاليا عام 1648، التي أصبحت تمثل محورا للتحاليل السياسية.

وتأتي المرحلة الثانية التي عرف فيها علم السياسة قفزة نوعية وتمتد من المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى غاية الربع الأول من القرن العشرين، وأهم ما ميز علم السياسة في هذه الفترة هو بداية الاهتمام بالمنهج التجريبي من ملاحظة، مسح، تجربة قياس[1].

وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل التي عرفها علم السياسة، حيث بدأت التحاليل السياسية تبتعد تدريجيا عن النزعة الفلسفية التي تقوم على البحث فيما سيكون وتقترب من النزعة العلمية التي تعتمد على المنهج العلمي التجريبي، الذي يبحث فيما هو كائن وموجود.

وجاءت الفترة السلوكية التي بدأت مع منتصف العشرينات من القرن العشرين وتعززت في الخمسينيات والستينيات وبعدها ولا تزال قائمة إلى غاية الآن.

وتميزت هذه الفترة بالاعتماد على المتغيرات الفكرية في معالجة القضايا السياسية والتركيز على دور الفرد والجماعة كوحدة للتحليل.

كما تميزت هذه المرحلة بتوظيف المعطيات الفنية للقياس ومحاولة بناء نظرية امبريقية عامة[2].

وقد تطورت الاجتهادات الفكرية والسياسية، التي واكبت تطور علم السياسة في بعده السلوكي ووصلت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إلى بلورة مدرسة جديدة في علم السياسة تدعى المدرسة السلوكية، التي أصبحت تشمل مجموعة من المداخل الفكرية تتبنى مناهج بحث تتميز بالعلمية والدقة ومنها: مدخل اتخاذ القرار مدخل النظم، المدخل البنائي–الوظيفي، مدخل الاتصالات، المدخل البيئي، المدخل الموقفي[3].

---

[1] عبد الهادي الجوهري، "**دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**"، ط8، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2001، ص13.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "مناهج وأساليب البحث السياسي"، بنغازي: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002، ص87.

كما استطاعت المدرسة السلوكية إدخال النظرة العلمية إلى التحليل السياسي ومناهج البحث في علم السياسة[1].

أما المرحلة الأخيرة التي عرفها تطور علم السياسة هي المدرسة المابعدية التي جاءت كرد فعل على المدرستين التقليدية والسلوكية لدراسة وتحليل الظاهرة السياسية بطريقة متوازنة وإذا كانت هذه المدرسة لم تكتمل معالمها، فإنها تسعى إلى تأسيس علم سياسة جديد قائم على الطابع التوفيقي، أي التحليل بالاعتدال والاتزان في تحليل الظواهر السياسية.

ويمكن الإشارة إلى أهم المداخل التي تشملها المدرسة المابعدية مثل: المداخل المابعدية التي تركز على تطوير الدراسات التقليدية والسلوكية، التي أشرنا إليها آنفا، والمدخل التوفيقي الذي يسعى لتحقيق الاعتدال والتوازن في تحليل الظواهر السياسية، بالإضافة إلى مدخل السياسة العامة[2].

ونصل إلى أنه بالرغم من أن السياسة في إطار الفلسفة قد سبقت بفترة طويلة ظهور السياسة في إطار العلم، فإن الباحث السياسي اليوم يقلل من أهمية الاعتماد على التحليل الفلسفي للظواهر السياسية ويركز على التحليل العلمي التجريبي لهذا الظواهر، لكن مع ذلك فإن الباحث السياسي مطالب بأن يتعاطى مع السياسة ببعديها الفلسفي والعلمي، من منطلق أن الفلسفة تنتهي من حيث يبدأ العلم.

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، "مناهج البحث في علم السياسة"، الجزء الثاني، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص16.
[2] نفس المرجع، ص95.

المحور الثاني

ثانيا: علم السياسة بالعلوم الأخرى

- **مفهوم العلاقة وتوقيت تأسيسها وطبيعتها وكذلك حدودها وصورها .**

- تاسست العلاقة مع ظهور علم السياسة كعلم قائم بذاته وخاصة مع بروز الثورة السلوكية والتى دعت الى ضرورة المزواجة بين علم السياسة والعلوم الاخرى
- طبيعتها هي علاقة تكاملية وترابطية و تداخل في الادوار التحليلة وهذا راجع الى طبيعة التركيبية للظاهرة السياسية .
- حدودها هي ان تكون تكاملية ولكن غير اقصائية اي ان تكون الدراسة سياسية لا ان يغلب عليها الطابع الاقتصادي او الاجتماعي او....
- صور هذه العلاقة تتمثل في علاقة علم السياسة بمجمل العلوم الانسانية و الاجتماعية وبعض العلوم التجريبية والتطبيقية .

ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقة متينة تربط بين علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى، انطلاقا من أن الإنسان هو محور هذه العلوم الاجتماعية الأخرى، انطلاقا من أن الإنسان هو محور هذه العلوم الاجتماعية وأساسها الذي تقوم عليه.

وقد كانت ومازالت طبيعة هذه العلاقة التي تحكم هذه العلوم هي علاقة تأثير وتأثر.

وتبقى الدراسات الاجتماعية، التي تسعى إلى تحقيق الموضوعية بالاعتماد على خطوات المنهج العلمي التجريبي، لا تستطيع التخلص بشكل كامل ونهائي من الصبغة الذاتية التي تهيمن على هذه الدراسات.

إذا كانت العلوم الاجتماعية تنشد الشمولية والتعميم في النتائج العلمية المتوصل إليها، فإن خاصية النسبية تبقى من أهم خصائص هذه العلوم، التي تتركز دراستها حول الإنسان الذي تحكمه جملة من الأحاسيس والمشاعر التي تتغير بين الحين والآخر، وبين ساعة وأخرى، وبالتالي يصعب إصدار أحكام مطلقة في هذا الشأن.

وعليه، فإن الظاهرة الإنسانية تحكمها مجموعة من الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية...، لذلك نقول بأن علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الأخرى هي علاقة عضوية يصعب الفصل بينهما.

في هذا الإطار، نستعرض علاقة علم السياسة بمجموعة من العلوم الاجتماعية وسنركز أكثر على العلوم الاجتماعية ارتباطا بهذا العلم أي علم الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع، علم التاريخ، علم الاستراتيجيا، علم القانون، علم الإحصاء، علم الجغرافيا، علم النفس، علم الاقتصاد...

1- علاقة علم السياسة بعلم الفلسفة

لا يختلف اثنان في أن علاقة علم السياسة خاصة، والعلوم الاجتماعية عامة بالفلسفة هي علاقة قديمة وقوية، رافقت تطور هذه العلوم –أي العلوم الاجتماعية- في إطار الفلسفة.

فالعلوم الاجتماعية عموما لم تكن تخرج عن مجال الفلسفة وتصوراتها، من منطلق أن الفيلسوف كان يلم إلماما كاملا بكافة العلوم الاجتماعية من تاريخ، جغرافيا، سياسة، اقتصاد، قانون...

ولم تستطع العلوم الاجتماعية المختلفة الخروج عن دائرة الفلسفة والاستقلال عن الدراسات الفلسفية، إلا في العصر الحديث، وتحديدا في القرن التاسع عشر. ولكن بالرغم من ذلك تظل الفلسفة موردا هاما لدارس العلوم الاجتماعية، فلا يمكنه الاستغناء عن الفلسفة، لأن العلم يبدأ من حيث تنتهي الفلسفة، ولا بداية لنظرية علمية بدون فكرة فلسفية.

وإذا أخذنا علم السياسة كمثال على ذلك، فإننا نجد أن هذا العلم ظل منذ العهد اليوناني خاصة إلى غاية اليوم من أهم العلوم الاجتماعية ارتباطا بالفلسفة.

إن الفلسفة السياسية، أو تاريخ الفكر السياسي هي أكثر الفروع ارتباطا بالفلسفة عنها بعلم السياسة، إلا أن فرع تاريخ الفكر السياسي يعد من أهم ما تدرسه العلوم السياسية.

كما يظل علم السياسة يعتمد على المناهج التي تعتبر أساسية في الفلسفة، ونقصد بذلك المنهج الاستنباطي أو العقلي الذي وضع أسسه الأولى أفلاطون، وهو المنهج الذي ينطلق من فكرة عقلية وفلسفية ويبحث فيما سيكون، ويصل إلى نتائج عقلية وفلسفية، أما المنهج الاستقرائي هو المنهج الذي أسسه أرسطو، وهو منهج واقعي عكس المنهج الاستنباطي وينطلق من الجزء إلى الكل.

2- علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع و علم الاجتماع السياسي

يعد علم الاجتماع من أكثر العلوم الاجتماعية ارتباطا بعلم السياسة وذلك من منطلق أن الظاهرة السياسية التي يدرسها علم السياسة هي جزء من الظاهرة الاجتماعية التي يدرسها علم الاجتماع.

وإذا كان علم السياسة يحتاج إلى علم الاجتماع، باعتبار أن السلطة[1] هي ظاهرة سياسية لا يمكن فصلها ودراستها خارج إطار المجتمع، فإن علم الاجتماع هو الآخر يحتاج إلى علم السياسة، عندما نعرف بأن المجتمع الذي يعد مجالا هاما لدراسة الظواهر الاجتماعية لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يكون بدون سلطة.

ومع تزايد تطور العلاقة العضوية التي تربط بين العلمين وتشابكها، برز علم جديد يدعى "علم الاجتماع السياسي"، الذي يدرس ظواهر اجتماعية وسياسية تدخل ضمن اختصاصات علم السياسة وعلم الاجتماع.

3- علاقة علم السياسة بعلم التاريخ

يبقى علم التاريخ هو أكثر العلوم الاجتماعية والإنسانية التي يحتاجها علم السياسة، فعلم السياسة مهما بلغ من تطور، فإنه يظل يحتاج إلى التاريخ السياسي الذي يبحث في جميع نواحي النشاط السياسي منذ فجر التاريخ إلى غاية اليوم.

[1] السلطة في المجتمع التقليدي تتركز في يد شيخ القبيلة أو شيخ العشيرة، بينما تتركز السلطة في المجتمع السياسي المعاصر في يد الحاكم أو صانع القرار في الدولة.

إن التاريخ السياسي الذي يهتم بحياة الشعوب والدول له علاقة وطيدة بعلم السياسة، لاسيما إذا علمنا أن تاريخ الشعوب والدول وما يواكبها من تطور وتحول هو من أهم المصادر السياسية التي يعتمد عليها الباحث السياسي.

وإذا أخذنا مثلا: نظرية العقد الاجتماعي التي تعد من أهم ما يدرس في مادة تاريخ الفكر السياسي، تبقى من أهم نظريات نشأة السلطة والدولة وحتى الديمقراطية في علم السياسة.

وعليه، فإن التاريخ السياسي للدول هو المادة الخام، التي يعتمد عليها الباحث في بلورة نظريته السياسية.

4- علاقة علم السياسة بالقانون

أصبحت العلاقة الموجودة بين علم السياسة وعلم القانون أكثر متانة أكثر من أي وقت مضى من منطلق أن سيادة القانون في أية دولة هي المقياس الأساسي في قياس درجة نجاح الدولة من فشلها في الوقت الحالي.

فالدولة القوية هي التي تستطيع بسط سيادتها القانونية على ترابها الوطني وتجسيد مبادئ القانون في مجال حقوق الإنسان.

وطبيعي أن تكون هناك علاقة تأثير من كلا الطرفين، أي تأثير علم السياسة في سَنّ ووضع القوانين التي تنظم شؤون المجتمع، وتأثير مبادئ القانون في تنظيم حياة المواطنين وعلاقة الحاكم بالمحكوم في أية دولة.

وبرزت أهمية العلاقة القائمة بين علم السياسة وعلم القانون، لاسيما عندما أضحى القانون الدستوري والنظم السياسية من أهم الفروع بالنسبة لكلا العِلمين، علم السياسة وعلم القانون.

5- علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد

تعد السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن للباحث السياسي عند دراسته أو تحليله لظاهرة سياسية ما، سواء كانت السلطة أو الدولة أو النظام السياسي، أن يدرسها بمعزل عن الظاهرة الاقتصادية، أو على الأقل بعيدا عن التأثيرات الاقتصادية المختلفة.

بالمقابل، فإن الباحث الاقتصادي، الذي يدرس الظاهرة الاقتصادية يجب أن يراعي من جهته التطورات السياسية المختلفة، التي يعرفها المجتمع، وأن يأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السياسية على الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة.

إن العلاقة القوية التي تربط بين علمي السياسة والاقتصاد، يؤكدها مفهوم الاقتصاد السياسي وهو الاسم الذي كان يُطلق على الاقتصاد إلى غاية القرن التاسع عشر، ولا يزال مستعملا في الكثير من الجامعات العالمية إلى غاية اليوم[1].

وما يؤكد العلاقة المتينة بين العلمين المذكورين، هو أن التوجهات السياسية لأية دولة مهما كان حجمها السياسي ومستواها الاقتصادي والتنموي، فإن صانعي القرار فيها، يضعون نصب أعينهم المعطيات الاقتصادية المختلفة من مستوى الدخل الوطني الخام، دخل الفرد السنوي، مستوى المديونية، النمو الاقتصادي السنوي، مستوى التضخم...، ويضعون كل هذه الاعتبارات الاقتصادية في الحسبان عند اتخاذ أي قرار سياسي وطني.

وبذلك، فإن الاستقرار السياسي لأية دولة لا يمكنه أن يتحقق، إلا في ظل وجود استقرار اقتصادي.

---

[1] محمد فتح الله الخطيب، "**مبادئ العلوم السياسية: تطور الفكر السياسي**"، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998، ص18.

* يرى ابن خلدون أن العامل الجغرافي يؤثر على المظاهر العمرانية، إذ يرى أن سكان المناطق المعتدلة يكون أهلها أعدل جسما وقواما وأخلاقا وأديانا وأكثرهم نشاطا وشجاعة.

6- علاقة علم السياسة بعلم الجغرافيا

تشكل علاقة علم السياسة بعلم الجغرافيا أهمية قصوى بالنسبة للدولة، من منطلق أن الموضع الجغرافي يعد جزءا هاما من الحسابات السياسية والأمنية وإستراتيجية الأمن القومي للدولة.

فالاعتبارات الأمنية والاقتصادية المختلفة بالنسبة لدولة مطلة على البحر أو المحيط، تختلف تماما عن الاعتبارات الأمنية والاقتصادية بالنسبة لدولة مغلقة ليس لها أي منفذ مائي.

كما تلعب الظروف المناخية والبيئية التي تنجم عن الموقع الجغرافي للدولة، دورا فاعلا في تحديد نشاط الأفراد وفي توجيههم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما أن هذه الظروف لها تأثير واضح على العادات والتقاليد، حيث اهتم الكثير من المفكرين العرب والغربيين بدور العامل الجغرافي في حياة الناس وعاداتهم وتقاليدهم مثل: ابن خلدون*، مونتيسيكيو، راتزل وغيرهم[1].

وتزداد أهمية العلاقة بين علم السياسة وعلم الجغرافيا عندما ترتبط الاستراتيجيا بهذا الأخير –أي علم الجغرافيا– أي عندما تأخذ الاستراتيجيا معناها الجغرافي، وهو النمط الإقليمي للصراع بين القوى العالمية. وقد وظف الكثير من المفكرين الإستراتيجية في مجال الجغرافيا السياسية من أمثال ماكيندر وماهان.

في هذا المجال يرى المفكر ماكيندر "أن الصراع الإستراتيجي في العالم هو صراع بين قوة البر وقوة البحر"[2].

7- علاقة علم السياسة بعلم النفس

أضحت علاقة علم السياسة بعلم النفس أكثر أهمية من ذي قبل لاسيما بعدما تحولت الدراسات النفسية جزءا مهما من الكثير من الدراسات السياسية. إن دراسة الظاهرة السياسية اليوم

[1] محمد فايز عبد أسعيد، "قضايا علم السياسة العام"، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986، ص25.

[2] مصطفى طلاس، "الإستراتيجية السياسية العسكرية"، ج1، ط3، دمشق: مكتبة دار طلاس، 2003، ص387.

تستدعي مراعاة القوانين النفسية والاعتبارات النفسية التي يتأثر بها صانعو القرار عند اتخاذ أي قرار سياسي يهم الدولة.

فعندما نتحدث عن علم النفس، فإننا نعني بذلك تأثيرا العواطف والأحاسيس الإنسانية التي تتحرك وتوجَّه وفقا للدعاية السياسة والإعلامية. هذه الأخيرة أصبحت اليوم سلاحا ذا حدين، فقد تكون لها انعكاسات إيجابية تخدم المجتمع واستقراره وقد تكون لها انعكاسات سلبية تضر المجتمع ومكوناته.

من جهة أخرى، تكمن أهمية علاقة علم السياسة بعلم النفس في مدى تأثير الرأي العام على توجهات السلطة الحاكمة.

المحور الثالث

ثالثا: مواضيع علم السياسة

علم السياسة هو علم الدولة

1- مفهوم الدولةكظاهرة مركبة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وامنيا

قد اختلف الكثير من العلماء والفقهاء في وضع تعريف موحد للدولة، لكنهم اتفقوا على أن أساس قيام الدولة يقتضي توفر ثلاثة مقومات أساسية هي الشعب والإقليم والسلطة، لكن هناك من يرى بأن تعريف الدولة لا يمكن أن يكون مقتصرا على توفر العناصر المادية الثلاثة المعروفة، وهي الإقليم والشعب والسلطة وإنما يجب أن يكون تعريفا قانونيا، لأن الدولة في المقام الأول هي ظاهرة قانونية، وهو ما ذهب إليه الفقيه الفرنسي "بوردو". ويؤكد هذا الأخير على أن السلطة هي المقوم الأساسي لقيام الدولة[1].

وتعرف الدولة بأنها مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة إقليما معينا لسلطة سياسية[2] تسعى إلى تمكينهم من التمتع بحقوقهم وأداء واجباتهم.

وتتلخص شخصية الدولة في أنها تتوفر على الشخصية المعنوية المرتبطة باكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، والسيادة التي تكون فيها لسلطة الدولة الكلمة العليا، وبالتالي فإن الدولة وصلت إلى تحقيق الاستقلالية الكاملة.

2- نظريات المفسرة لنشاة و تطور الدولة

وإذا عدنا إلى أصل نشأة الدولة، فإننا لا نجد اتفاقا بين العلماء والمفكرين في أصل نشأة الدولة، وبالتالي فإن هناك الكثير من النظريات المفسرة لأصل نشأة الدولة، وهناك طبعا من يعترض على توظيف مصطلح نظريات نشأة الدولة ويكتفي بذكر كلمة الآراء أو الأفكار التي تتحدث عن نشأة الدولة، لأن النظريات التي تتحدث عن نشأة الدولة لم ترق إلى مستوى النظرية العلمية.

---

[1] G. Burdean, **"Traité de science politique"** , Tome2, Paris : PUF, p135.

[2] كمال الغالي، "**مبادئ القانون الدستوري**"، دون دار نشر، 1985، ص29.

وسنتعرض هنا إلى مختلف النظريات التي تحدثت عن أصل نشأة الدولة وهي:

أ- النظرية الثيوقراطية (الدينية)

ويرى أنصار هذه النظرية أن مصدر سلطة الدولة هو المصدر الإلهي. هذا الأخير هو أساس الخضوع لهذه السلطة إن الله هو وحده صاحب السيادة وإليه ترجع السلطة الآمرة. لذلك، دعا أصحاب هذه النظرية إلى تقديس السلطة، باعتبار أن الحاكم ما هو إلا أداة لتنفيذ الإرادة الإلهية[1].

وقد انتشرت هذه النظرية أو هذا المذهب، أو هذه الفكرة كما يحلو للبعض تسميتها في العصور الوسطى عندما كانت تسيطر السلطة الدينية على زمام الأمور في الفترة الرومانية. كما سادت هذه الفكرة الدينية خلال حضارات الشرق القديم مثل: الفرعونية، البابلية، الهندية، الصينية والرومانية واستمرت إلى غاية العصر الحديث. وقد اصطُلح على تسمية هذه الفكرة الدينية بنظرية التفويض الإلهي والتي كانت قاسما مشتركا بين كل الحضارات القديمة، بالإضافة إلى الحضارة الرومانية.

ب- نظرية القوة

ويرى أنصار هذه النظرية أن القوة تمثل أساسا للخضوع لسلطة الدولة، بمعنى أن الدولة تنشأ عندما يتمكن فرد أو مجموعة فرض سلطتها ومنطقها على باقي الأفراد.

وهناك الكثير من المفكرين الذين يؤكدون هذه الفكرة –أي القوة- مثل المفكر الألماني "أوبنهايم" الذي يرى أن الدولة هي نظام اجتماعي فرضه الغالب على المغلوب. ونفس الفكرة ذهب إليها الفقيه الفرنسي "ديجي"، حيث يرى أن السلطة في الدولة تكون في يد من يملك القوة[2].

ج- نظرية التطور العائلي (الأسري)

[1] محمد أنس قاسم جعفر، "**النظرية السياسية والقانون الدستوري**"، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999، ص23.

[2] علي يوسف الشكري، "**مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**"، القاهرة. ايتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص18.

ترى هذه النظرية أن الدولة هي وليدة تجمع مجموعة من الأسر، التي تحولت إلى قبائل، التي بدورها تحوّلت مع مرور الوقت إلى عشائر، ومنها انتقلت مجموعة العشائر من المجتمع التقليدي إلى المجتمع السياسي أ والمجتمع المعاصر أي مجتمع الدولة.

وقد ركز الفيلسوف أرسطو على فكرة أن الأسرة هي أساس قيام المدنية أو الدولة بتعبيرنا المعاصر.

د- نظرية التطور التاريخي

يرى أصحاب هذه النظرية أن النظرية أن الدولة لم تنشأ بفضل عامل من العوامل، كالقوة، أو الأسرة، وإنما نشأت نتيجة عوامل مختلفة تفاعلت فيما بينها على مر التاريخ وأدت إلى حدوث تجمع بشري ومن ثم برزت فئة أو مجموعة فرضت سلطتها وغلبتها على باقي الأفراد وبالتالي ظهرت لأول مرة سلطة سياسية حاكمة وأغلبية أفراد محكومين، وهذا ما أدى إلى نشأة وقيام الدولة. ويعتقد أنصار هذه النظرية أن العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها تختلف من دولة لأخرى بذلك فإن نشأة الدولة لا ترجع إلى عامل واحد فقط كما ذُكر آنفا ومن بين المفكرين الذين ذهبوا في هذا الاتجاه "سبنسر" الذي يعتقد أن تفاعل عوامل مختلفة مع بعضها البعض تاريخيا هو وراء ظهور الدولة[1].

هـ- نظرية الصراع الطبقي

ارتبطت هذه النظرية في الأصل بكل من المفكرين كارل ماركس وفريديريك انجلز، الذين يعتبران أن الدولة هي أداة للصراع الطبقي وأن سيطرة طبقة ما على جهاز الدولة تعني حسم هذا الصراع لمصلحة هذه الطبقة، واتخاذها جهاز الدولة كأداة لتأكيد سيطرتها على سائر الطبقات الأخرى في المجتمع.

[1] محمد انس قاسم، "**النظرية السياسية والقانون الدستوري**"، القاهرة. دار النهضة العربية، 1999، ص27.

وقد عرفت هذه النظرية تطورات مهمة في إطار ما يعرف بالماركسية الجديدة، التي قادها كل من "انتونيو غرامشي"، الذي ركز على أن الدولة ليس أداة قمع فقط، بل تعني مجموع النشاطات الفعلية والنظرية التي تستطيع بواسطتها الطبقة الحاكمة أن تبرز وتحافظ على سيطرتها من جهة، وتحصل على الشرعية والتبعية المطلوبة من المحكومين.

كما كانت مساهمة "رالف ملباند" مهمة عندما أشار إلى أن الدولة هي ظاهريا تبدو مستقلة عن باقي الطبقات وخاصة عن الطبقة المالكة عندما تتخذ قراراتها رغم الضغوطات التي قد تتعرض لها من قبل طبقات المجتمع، لكن الدولة التي يقل فيها الصراع الطبقي، تزداد فيها الهيمنة السياسية، والعكس يحدث عندما يزداد فيها الصراع الطبقي فإن الهيمنة السياسية للطبقة المسيطرة تتضاءل.

كما كانت كتابات "نيكوس بولنزاس" الذي أكد على مسألة أن الدولة الرأسمالية هي محصلة الصراع الطبقي، ونفس الشيء بالنسبة لـ"لوي التيسر" فقد أبرز دور أجهزة الدولة القمعي المتمثل في الجيش والشرطة من جهة، ودور أجهزة الدولة الإيديولوجي المتمثل في المدرسة، الأحزاب، النقابة، الإعلام[1].

و- نظرية العقد الاجتماعي

ارتبطت نظرية العقد الاجتماعي بفلاسفة العقد الاجتماعي الثلاثة، توماس هوبز (1588-1679) وجون لوك (1632- 1704) وجان جاك روسو (1712- 1778)[2].

وتنطلق هذه النظرية من أن الدولة نشأت بفعل اتفاق أو عقد تم بين الأفراد فيما بينهم فقط دون أن يكون الحاكم طرفا في العقد وهي الفكرة التي ذهب إليها توماس هوبز، حيث يؤكد على أن الأفراد يتنازلون تنازلا مطلقا عن سيادتهم لصالح الحاكم الذي يضمن لهم الأمن والاستقرار، ولا يحق لهم الثورة على هذا الحاكم، ما دام هذا الأخير لم يكن طرفا في العقد. فالأفراد ينتقلون بموجب هذا

[1] عبد العالي دبلة، الدولة: "**رؤية سوسيولوجية**". القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص124-139.
[2] إبراهيم درويش، "**علم السياسة**". القاهرة. دار النهضة العربية، 1975، ص169.

العقد من الحالة الطبيعية الأولى التي كانت تمتاز بالخوف الدائم والخطر المحدق وحالة حرب الجميع على الجميع، إلى حالة خدمة المصلحة العامة وتحقيق العدالة...

من جهته، يذهب المفكر جون لوك إلى أن الأفراد يتنازلون عن جزء من سيادتهم وليس كلها وأن الأفراد بإمكانهم عزل الحاكم والثورة عليه، إذا ما ثبت بأنه لم يحقق لهم حياة أفضل من خلال الالتزام ببنود العقد الاجتماعي، والانتقال من حالة العصر الطبيعي التي كانت تتميز بالحقوق والحريات في ظل سيادة القانون إلى حالة أحسن منها.

أما جان جاك روسو فيرى أن الأفراد يتنازلون عن سيادتهم لصالح الإرادة العامة هي في واقع الأمر فوق الحاكم والمحكومين وبإمكان هؤلاء –أي المحكومين– الثورة على الحاكم، إذا ثبت أنه لم يلتزم ببنود العقد الاجتماعي.

2– أركان الدولة

يجمع أغلب المفكرين والفقهاء على أن للدولة ثلاثة أركان الرقعة الجغرافية أو الإقليم والشعب والسلطة أو الحكومة، وهناك من يضيف ركني السيادة والاعتراف الدولي.

أ– الرقعة الجغرافية (الإقليم)

ويعتبر شرطا أساسيا لقيام الدولة ويقسم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم وهي:

- ✓ **الإقليم البري (الأرضي)**: ونقصد به الإقليم الجغرافي الذي يخص اليابسة.
- ✓ **الإقليم المائي**: ويدخل في هذا الإطار المجال المائي الذي يخص البحر أو المحيط، وحددها القانون الدولي بـ 12 ميلا التي تعادل 17 كم من عرض البحر أو المحيط بدءًا من شاطئ الدولة.
- ✓ **الإقليم الجوي**: وهو الفضاء، الواقع فوق الإقليمين البري والبحري.

ب– السلطة السياسية

وتشكل ركنا أساسيا في قيام ونشأة الدولة. كما لا تتحقق سيادة الدولة إلا بوجود سلطة سيدة. وتعرف السيادة بأنها القوة القادرة على تحقيق الوحدة السياسية للدولة، التي لا تقبل التجزئة.

ج- الشعب

وهو الركن الثالث الذي يعد شرطا مهما في نشأة الدولة. وإذا كان البعض يعتقد أن عدد السكان هو مهم في تحديد قوة الدولة، فإن الكثير من الفقهاء لا يعتقدون ذلك[1]، ويرون بأن عدد السكان ليس مقياسا في تحديد قوة وحجم الدولة.

4- وظائف الدولة

تضطلع الدولة بوظائف السلطة العامة من خلال أشكال قانونية تكاد تكون ثابتة وعامة، ولا تختلف من مجتمع إلى آخر، كما أنه لا تختلف في المجتمع الواحد من ظرف إلى آخر أو من فترة لأخرى.

ويتلخص نشاط ووظيفة السلطة الحاكمة في الدولة في وظيفة التشريع وسن القوانين ووظيفة التنفيذ ومتابعة تطبيق هذه التشريعات وأخيرا وظيفة القضاء والرقابة القانونية.

ويمكن تلخيص ما سبق أن أعمال ووظائف الدولة مهما تعددت وتنوعت، فإنها لابد وأن تكون في قالب تشريعي أو تنفيذي أو قضائي[2].

ويمكن تقسيم وظائف الدولة إلى قسمين، وهي وظائف أساسية ووظائف ثانوية

أ- الوظائف الأساسية

[1] يحي الجمل، "**الأنظمة السياسية المعاصرة**". بيروت: دار النهضة العربية، 1969، ص30.

[2] محمد الشافعي أبو راس، "**نظم الحكم المعاصرة**"، الجزء الأول القاهرة، عالم الكتب، 1984، ص163.

وتتلخص في أن الدولة تقوم بوظيفة الدفاع عن أمن الدولة الخارجي، وصد أي اعتداء أجنبي في حالة تعرض الدولة لأي عدوان من دولة أجنبية، وبالتالي حماية حدود الدولة. أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة داخلية تهتم بحفظ الأمن الداخلي للدولة من خلال فرض الاستقرار والأمن الداخليين ومواجهة أي تمرد داخلي قد يخل بالأمن العام للدولة.

أما الوظيفة الأخرى الأصلية فتتمثل في تحقيق العدالة وتجسيد سيادة القانون على كافة الأفراد دون تمييز وصولا إلى تحقيق دولة القانون.

ب- الوظائف الثانوية

تتنوع الوظائف الثانوية للدولة من خلال ارتباطها بقطاعات مختلفة مثل القطاع الاقتصادي، حيث تسعى الدولة إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي ومحاربة الفقر وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، أما بالنسبة للقطاع الاجتماعين فتسعى الدولة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، أما القطاع الثقافي فتسعى إلى محاربة الأمية وتحقيق الرقي الثقافي والعلمي والتكنولوجي للدولة.

5- أشكال الدولة

يجمع العلماء والمختصون في علم الدولة[1] على أن هذه الأخيرة –أي الدولة- تتمتع بشكلين من أشكال الدولة وهي الدولة البسيطة والدولة المركبة.

أ- الدولة البسيطة

ونقصد بها أن الدولة تكون في أبسط صورها ككتلة واحدة من الناحية الداخلية والخارجية، حيث تباشر فيها السلطات التنفيذية من طرف هيئة واحدة ولها دستور واحد وهيئة تشريعية

[1] تعرف الدولة الفاشلة بأنها: "الدولة التي لا تمارس حكومتها المركزية سيطرة فعلية قوية على كل أراضيها. بالمقابل، فإن الدولة الناجحة هي تلك التي تحقق احتكارا كاملا لاستخدامها القوة أو العنف المادي الشرعي ضمن حدودها. لمزيد من المعلومات انظر: حيدر إبراهيم، "الدولة الفاشلة"، بدون تاريخ، ص01، من الموقع www.Alshafa.info

واحدة وسيادة واحدة وقضاء واحد، وجيش واحد وعلم واحد ووزارات سيادية واحدة، ومن أمثلة على ذلك الجزائر فهي دولة بسيطة.

ب- الدولة المركبة

تتشكل الدولة من دولتين أو أكثر، فهي مجموعة من الدول اتحدت فيما بينها من أجل تحقيق أهداف مشتركة من خلال معاهدة، وتوزع سلطات الحكم فيها على الدول المشكلة لها تبعا لطبيعة ونوع الاتحاد الذي يربط بينها. فهناك الدولة الفيدرالية والدولة الكونفيدرالية، أما الدولة الكونفيدرالية فنقصد بها مجموعة من الدول التي تربطها معاهدة دون أن تتنازل على سيادتها، بحيث تحتفظ هذه الدول بسيادتها وسلطتها الدستورية، فيكون لها رئيسها ووزير خارجيتها ووزير دفاعها وعلمها الوطني، ومثال ذلك فرنسا وألمانيا في إطار الاتحاد الأوروبي، بالرغم من أن هذا الأخير له مؤسساته المختلفة.

أما بالنسبة للدولة الفيدرالية فإن الأمر يختلف، بحيث أن الدولة التي ارتبطت بمعاهدة، فإنها تنازلت عن سيادتها لصالح سلطة مركزية، وبالتالي أصبح لها علم وطني واحد ونشيد وطني واحد ورئيس واحد ووزارات سيادية واحدة ومثال على ذلك، الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمثل ثلاث عشرة دولة أو ولاية ثم توحدت بموجب معاهدة 1776 في إطار دولة واحدة، التي أصبحت تضم اليوم إحدى وخمسين ولاية.

ونصل في الأخير إلى أن مفهوم الدولة، بالرغم من أنه لم يعد لوحده فاعلا أساسيا ووحدة للتحليل في العلاقات، في ظل تزايد عدد فواعل الدوليين من شركات عابرة للقارات، التي تسيطر على أكثر من نصف الناتج العالمي، ومنظمات غير حكومية التي بإمكانها أن تخترق سيادة الدول، ومنظمات دولية اقتصادية وغيرها قادرة على التأثير في السياسة الدولية.

علم السياسة هو علم السلطة

1- مفهوم السلطة

تمثل أحد أهم أركان الدولة، وهي تمثل كذلك شرطا أساسيا لقيام الدولة. فتأسيس هذه الأخيرة يستوجب سلطة سياسية تخضع الشعب لقراراتها وتفرض سلطتها وهيبتها السيادية على الرقعة الجغرافية.

وتعرف السلطة بأنها استعمال القوة والهيمنة في إطار القانون.

وتقوم السلطة السياسية أو الحكومة أو الجهاز بالوظائف التنفيذية التشريعية والقضائية التي تلزم الإدارة بتسيير شؤون الإقليم وقضاياه العامة، واستغلال موارده لمصلحة الأفراد وحمايتهم من أي اعتداء خارجي يهدد أمنهم واستقرارهم.

وأصبحت السلطة موضوعا مهما لعلم السياسة، باعتبار أن الدراسات السياسية تتمحور حول مفهوم السلطة أو القدرة أو القوة...

إن السلطة هي مفهوم جزئي يقتصر على أشخاص السلطة وعلى مؤسساتها وتنظيماتها: مثل الوزارات المختلفة وأجهزة الأمن. أما الدولة فهي حاضرة في المجتمع بخصائصها ومؤسساتها التشريعية والسياسية وتنظيماتها الشعبية الجماهيرية المتميزة عن السلطة[1].

وقد عرف عالم السياسة ريمون آرون السلطة بأنها المقدرة على الفعل أو التدبير[2].

2- السلطة والسيادة

اختلف الباحثون في مجال العلوم السياسية حول مفهومي السلطة والسيادة. فهناك من يرى بأن السلطة هي السيادة على حد تعبير المفكر جان بودان[3] الذي يعرفها بأنها "تعبير عما تملكه الدولة من

---

[1] جان مينو، "**مدخل إلى علم السياسة**"، تر. جورج يونس، بيروت: منشورات عويدات، 1986، ص103.

[2] عصام سليمان، "**مدخل إلى علم السياسة**"، ط، بيروت، 1997، ص161.

[3] المفكر جان بودان (1530-1596) فيلسوف فرنسي من أهم مؤلفاته، "**الكتب الستة للجمهورية**".

سلطات عليها، وهي القوة التي تفرض الخضوع على جميع المواطنين، ويرتبط بها حق إصدار القوانين وكافة التشريعات في الدولة، وكذلك حق إبرام المعاهدات وإعلان الحروب وعقد الصلح...، ويرى أن الجمهورية هي حكومة مستقيمة مؤلفة من عدة أسر ومما هو مشترك بينهما، ولها قوة سيدة.

بالمقابل، هناك من يرى بان السلطة هي ليست السيادة مثل ما ذهب المفكر " كاريه دي مالبرج" الذي يرى بان السيادة شيء غير السلطة، لأنه كانت هناك دولة بغير سيادة، فانه لا توجد دولة بغير سلطة.

وترتبط السيادة بأنواع مختلفة، منها السيادة الداخلية المرتبطة بصانع القرار، الذي يستمد قوته وسلطته السياسية من السيادة والسيادة الخارجية، وتعني أن الدولة تملك سلطة مستقلة عن البيئة الخارجية، أي أن سلطة الدولة لا تخضع لسلطة دولة أجنبية. أما السيادة القانونية، فنقصد بها أن السلطة في الدولة هي صاحبة السيادة القانونية أي السلطة العليا في الدولة، طبقا للدستور. أما السيادة السياسية، فتعود إلى أن الشعب هو صاحب السيادة الفعلية في الدولة.

3- خصائص السيادة

تتمتع سيادة الدولة بمجموعة من الخصائص الهامة، يمكن إجمالها في النقاط التالية[1]:

أ- سيادة مطلقة

ونعني بها أن سلطة الدولة هي أعلى سلطة تفرضها على جميع المواطنين بدون استثناء.

ب- سيادة شاملة

وتشمل سيادة الدولة كافة المواطنين المقيمين داخل الإقليم باستثناء البعثات الدبلوماسية وممثلي الدول الأجنبية في هذه الدولة.

ج- سيادة غير قابلة للتنازل

[1] محمد نصر مهنا، "**تطور النظريات والمذاهب السياسية**"، القاهرة، دار الفجر، 2006، ص26.

إذا تنازلت الدولة عن سيادتها، فمعنى ذلك أنها تنازلت عن استقلالها وكيانها لدولة أجنبية أخرى، لذلك فإن السيادة بالنسبة للدولة شيء مقدس، لا يمكن التنازل عنه مهما كان الثمن.

د- سيادة دائمة

إن استمرار السيادة مرتبط باستمرار قيام الدولة واستقلالها.

هـ- السيادة غير القابلة للتقسيم

إن سيادة الدولة هي وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة.

4- أنواع السلطة

تشتهر السلطة بوجود ثلاث سلطات تنفيذية، تشريعية وقضائية.

أ- السلطة التنفيذية

وتتكون من رئيس الدولة، رئيس حكومة ووزراء. وتشكل السلطة التنفيذية أو الحكومة أو الجهاز التنفيذي وفقا لطبيعة النظام السياسي القائم في الدولة.

ب- السلطة التشريعية

وتتكون من ممثلين في السلطة التشريعية أو البرلمان، يتم اختيارهم من قبل الشعب بواسطة الانتخابات. وتتحدد صلاحيات السلطة التشريعية حسب طبيعة النظام السياسي في الدولة.

ج- السلطة القضائية

وتتكون من محكمة عليا ينتخب أعضاؤها باختلاف دساتير الدول. وتكمن وظيفتها في مراقبة مدى دستورية وقانونية ممارسة وظائف السلطتين التنفيذية والتشريعية.

5- السلطة وعلاقتها بالشرعية والمشروعية

أ– علاقة السلطة بالشرعية

نقول أن السلطة ذات شرعية عندما تصل هذه السلطة أو من يتحكم في زمام الأمور عن طريق الانتخابات، أي بطريقة قانونية ودستورية.

ونقول أيضا أن شرعية السلطة أو أن السلطة في الدولة ترتكز على سند قانوني في ممارستها، بمعنى أن صانع القرار تقلّد وظيفته الدستورية طبقا للإجراءات والأوضاع التي نص عليها الدستور المعمول به داخل الدولة والقوانين سارية المفعول[1].

بالمقابل، فإن صانع القرار الذي يصل إلى سدة الحكم عن طريق الانقلاب العسكري، أي باستعمال القوة المادية خارج القانون، فإن السلطة وتكون غير شرعية، أي لا تستند إلى سند قانوني.

فالشرعية حسب المفكر "جوليان فرونيد" فهي الأداة الأساسية في ترشيد النظام، لأنها تنظمه بواسطة القواعد العامة المقننة والمحددة والمؤسسة من قبل الحكومة[2].

أما **المشروعية**، فهي ظاهرة سياسية في جوهرها وليست قانونية ولا تنظم إلا تنظم إلا بواسطة السلطة التي تخدمها كقاعدة لها[3]. فالسلطة السياسية التي وصلت إلى السلطة بواسطة القوة، فإنها قد تلقى رضا الشعب من خلال الممارسة السياسية، وبإمكانها أن تكتسب الشرعية عندما تنظم انتخابات ديمقراطية ونزيهة.

وقد قسم "ماكس فيبر" الشرعية إلى ثلاثة نماذج كبرى وهي:

– الشرعية التقليدية

[1] حسين عثمان محمد عثمان، "**النظم السياسية**"، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص178.
[2] Julien Freund, **"L'essence de la politique"**, Editions du Seuil, 1965, p264.
[3] Ibid, p261.

ويقصد بها السلطة التقليدية، أي سلطة شيخ أو قائد القبيلة أو العشيرة. في المجتمع التقليدي، وبالرغم من التطور الكبير الذي عرفته المجتمعات المعاصرة وانتقالها إلى المجتمع السياسي أو مجتمع الدولة، فإن القيادة في المجتمع التقليدي مازالت سائدة في الكثير من المجتمعات العربية والإسلامية[1].

– الشرعية الكارزمية

ويعني بها أن شرعية السلطة تُستمد من شخصية كارزمية مؤثرة في المجتمع تمتلك مؤهلات واستعدادات فطرية خارقة للعادة لا تتوفر إلا في قلة قليلة مثل: –النبي–القائد الحربي، المقاتل، الثائر، الزعيم المصطفى شعبيا، رئيس حزب...

وتتلخص أنواع القيادة في أربعة أصناف هي[2]:

القائد المؤسس: وهو القائد المفروض على الجماعة بواسطة بُنى اجتماعية قائمة أو موروثة (رئيس مجلس إدارة أو قائد جيش...).

الشخص المركزي: وهو الشخص الذي يجلب انتباه الأفراد (الزعيم المحبوب أو القائد الفاتن...).

الشخص المفضل: وهو نموذج القائد الاجتماعي والأجدر من حيث القيمة وقيادة المهام...).

الملتزم بالأعمال القيادية: وهو الشخص الذي يستمد أهميته من قدرته على جعل جماعته تنجح في تحقيق أهدافها.

– الشرعية القانونية أو الدستورية (الشرع أو التشريع هما مصدر السلطة)

---

[1] خليل أحمد خليل، "**العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد**"، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981، ص19–20.

[2] خليل أحمد خليل، "**العرب والقيادة**"، مرجع سابق، ص26–27.

وهي الشرعية التي ترتبط بالانتخابات والقانون، وينتشر هذا النوع من الشرعية في المجتمعات المعاصرة أو ما يُعرف بالمجتمع السياسي أو مجتمع الدولة والمؤسسات الدستورية.

- علاقة السلطة بالمشروعية

تتحقق المشروعية بالنسبة للسلطة عندما تلقى هذه الأخيرة -أي السلطة- رضا الأفراد وقبولهم[1].

وحسب المفكر "بوردو"، "فإن المشروعية تشترط أن تكون السلطة حائزة على رضا الأفراد"[2].

وقد تتحول السلطة من سلطة ذات مشروعية إلى سلطة ذات شرعية بواسطة الانتخاب، ونخلص إلى أن السلطة توصف بأنها مشروعة أو ذات مشروعية إذا كانت مطابقة للنموذج الذي يرسمه المجتمع للسلطة فيه، وذلك وفقا لما يسود من قيم ومبادئ.

[1] المشروعية: وهي حالة النظام التي يتم فيها الوصول إلى السلطة بواسطة قلب النظام السياسي القائم واستبداله بنظام آخر أو سلطة أخرى، وأمثلة على ذلك، الثورة البلشفية عام 1917 في روسيا القيصرية، أو نجاح ثورة 23 جويلية 1952 بمصر، والإطاحة بسلطة الرئيس أحمد بن بلة من قبل الرئيس الراحل هواري بومدين يوم 19 جوان 1965 بالجزائر. بشرط أن هذه السلطة القائمة التي جاءت بعنف سياسي، تلقى رضا الشعب.

[2] حسين عثمان، المرجع السابق، ص144.

المحور الرابع

النظام السياسي وانواعه ومفاهيم ذات الصلة بالواقع السياسي للعملية السياسية

1- مفهوم النظام والنظام السياسي :

النظام السياسي كفرع من العلوم الاجتماعية والانسانية

النظام السياسي هو فرع من الفروع العلوم الانسانية والاجتماعية يهتم بتحليل وتفسير الظاهرة السياسية من اجل الكشف عن الاسباب المنتجة لها ومن اجل التنبؤ بمستقبلها وفق لما يستوجب من شروط البحث العلمي من موضوع ومنهج ونظرية .

يُعرف النظام بأنه: "حالة أو وضع يتسم بالتوافق أو الترتيب النظامي، ويُربط بعامل وجود سلطة مستقرة، وبعامل الالتزام ومراعاة القانون ومن ثم تسير الأمور وفقا لإجراءات وأعراف مستقرة أي وفقا لسلوك نمطي موصوف". كما أنه يعرف بأنه مجموعة من القواعد أو الضوابط أو التوجيهات أو الأوامر أو التكليفات، وتتسم هذه القواعد المنظمة بأنه آمرة وملزمة تبعا لكونها صدرت عن سلطة عليا ومن ثم فهي قواعد سلطوي[1].

ويرى مورتون كابلان أن النظام هو "كل سلسلة من المتغيرات تعني نظاما"[2].

ويرتبط مصطلح النظام بصفة عامة بالأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرار وإدارة التفاعلات والأنشطة في المجتمع.

والنظام قد يكون نظاما رئيسا أو قد يشترك كعنصر في تكوين نظام آخر يسمى نظاما فرعيا[3].

ويعني مفهوم "النسق "نظاما"، الذي تم توظيفه في بناء نظريات علمية لتفسير العلاقات السياسية الدولية، فمثلا: النسق هو جمع من العناصر ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، بحيث إذا

[1] أحمد طه بدوي وآخرون، "العلاقات السياسية الدولية"، الإسكندرية: المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع، 2003، ص351-352.
[2] Morton Kaplan, **"System and process in international polics"**, New York: John Wiley, 1962, p04.
[3] جمال سلامة علي، "**أصول العلوم السياسية**"، القاهرة: دار النهضة العربية، 2003، ص157.

تحدث تغير ما في أي من هذه العلاقات، فإن بقية العلاقات تتغير وفقا لذلك، ليأخذ الكل شكلا مغايرا[1].

ويعرف النسق كمفهوم على "تصور ذهني لواقع معين على أنه كل يشمل مجموعة أجزاء متناسقة ومترابطة فيما بينها على شكل يتحقق به انتظام ذلك الكل[2].

واعتمادا على ما سبق، تبيّن أن هناك اختلافات في وضع تعريف خاص بمفهوم النظام أو النسق، لذلك يمكن تحديد المتغيرات التي تتحكم في النظام من خلال النقاط التالية[3]:

- يتفاعل بين أعضائه أو وحداته، ويكون هذا التفاعل مباشرا أو غير مباشر، فرديا أو جماعيا، ثنائيا أو متعدد الأطراف.

- يصل التفاعل بين الوحدات إلى مستوى الاعتماد المتبادل.

- كل نظام يبني مؤسسات وهياكل خاصة به ويتبنى ممارسات وأساليب معينة يهدف من خلالها المحافظة على كيانه ووجوده.

2- مفهوم النظام السياسي

يعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من العناصر المادية المستندة إلى السلطة والوظيفة والصلاحيات والنفوذ والتي تتفاعل في إطار سياسي معين يسمى بالنظام.

ويرى موتون كابلان أن "كل سلسلة من المتغيرات تعني نظاما"[1] ونقصد بالنظام السياسي هو مجموعة تفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم، فهو عبارة عن إطار من خلاله يمكن للباحث تحليل جوانب الظاهرة السياسية موضع البحث.

---

[1] La peirre, J.W, **"L'analyse des systèmes politiques"**. Paris, PUF, 1973, P23.

[2] إسماعيل صبري مقلد، "**دور تحليلات النظم في التأصيل لنظريات العلاقات الدولية**"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، السنة التاسعة، العدد1، مارس 1989، ص25.

[3] كمال المنوفي، "**أصول النظم السياسية المقارنة**"، الكويت: شركة الربيعان للنشر، 1987، ص40.

ولكي نفهم أكثر تركيبة النظام وحيثياته، نقوم بوضع نموذج دافيد إيستن للنظام السياسي.

فمن خلال هذا النموذج، فإن المفكر دافيد ايستن، نظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام سياسي يتكون من شبكة التفاعلات الموجهة أساسا نحو التخصيص السلطوي للقيم، وأن هذا النظام السياسي يتميز عن بيئته أو محيطه والمكون أساسا من الأنظمة الأخرى مثل النظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي ونظام القيم. ويستقبل هذا النظام مدخلات من هذه البيئة ويقوم بعملية تحويل لها[2]، لتصحيح مخرجات وقد تتحول إلى مدخلات من جديد وتسمى التغذية العكسية.

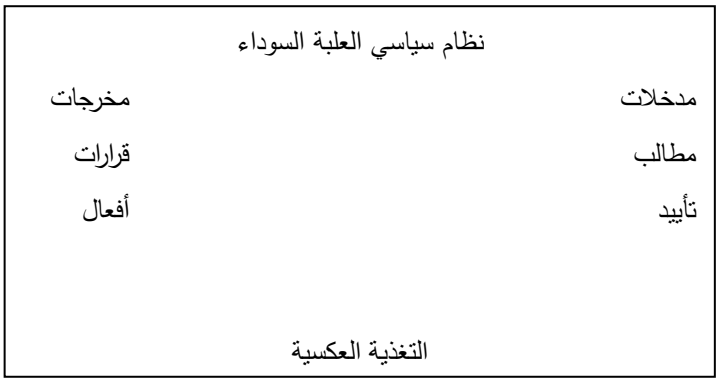

3- خصائص النظام السياسي

يتميز كل نظام سياسي بخصائص مختلفة ترتبط بظروف المحيط الذي ظهر فيه وبالغايات السياسية التي تحكمه، بالاعتماد على القواعد الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام. ومن خصائص النظام السياسي[3]:

- **البنية:** يتميز كل نظام سياسي ببنية معينة تجعلنا نتعرف على طبيعة مهمة هذا النظام السياسي.
- **الوظيفة:** لكل نظام سياسي وظيفة أو وظائف معينة، التي تختلف من نظام سياسي إلى آخر باختلاف التوجهات السياسية القائمة.

---

[1]Morton Kaplan, **"System and process in International politics"**. New York: John Wiley, 1962, p64.

[2] David Easton, **"A Frame work for political analysis"**, Englewood, cliffs N.J.Prentice-Hall, 1965, p112.

[3]جمال سلامة علي، المرجع السابق، ص160-161.

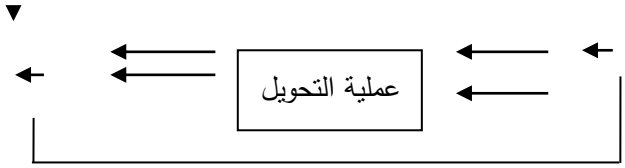

– **التخصص**: نجد في كل نظام سياسي مؤسسات متعددة مطالبة بتقديم وظيفة أو وظائف معينة من أجل تحقيق أهداف محددة.

– **التشابك**: ما يتميز به كل نظام سياسي هو صفة التشابك والارتباط من منطلق أن كل نظام سياسي هو نظام فرعي مرتبط مع نظم فرعية أخرى ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الاجتماعي. ويصبح هناك النظام السياسي جزءا من نظام أشمل هو النظام ما بين النظامين، وأن محور النظام الاجتماعي هو النظام السياسي...، على حد تعبير المفكر ديفيد ايستن.

4– أنواع الأنظمة السياسية

تقسم أنواع الأنظمة السياسية في أية دولة في العالم من حيث الشكل إلى نظام سياسي ملكي ونظام سياسي جمهوري، ومن حيث صورة الديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية أنظمة ديكتاتورية، ومن حيث العلاقة بين السلطات الثلاث، إلى نظام سياسي رئاسي ونظام سياسي برلماني ونظام حكومة الجمعية النيابية.

أ– أنواع الأنظمة السياسية من حيث الشكل

ويمكن تقسيم هذا النوع من الأنظمة السياسية، إلى نظام ملكي مطلق ونظام ملكي مقيد.

فبالنسبة للنظام الملكي المطلق، ونعني به أن الملك يملك ويحكم وعادة ما يتصف هذا النوع من الأنظمة الملكية بالديكتاتورية والتسلطية أو الشمولية وغيرها.

أما فيما يخص النوع الثاني من الأنظمة السياسية الملكية المقيدة ونعني بها تلك الأنظمة التي يكون فيها الملك يملك ولا يحكم، أي السيادة تكون في يد الشعب، وما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن الأنظمة أكثر ديمقراطية في العالم هي الأنظمة الملكية المقيدة، وينطبق الأمر على المملكة البريطانية والمملكة الإسبانية والمملكة البلجيكية...

أما النوع الثاني من الأنظمة السياسية فهي أنظمة الحكم الجمهورية، التي هي عكس الأنظمة الملكية، ويكون الرئيس منتخبا من قبل الشعب بطريقة ديمقراطية في حالة وجود ديمقراطية تعددية، أم في الأنظمة الديكتاتورية، فإن الرئيس قد يأتي عن طريق التزوير الانتخابي أو بواسطة انقلاب عسكري. ويبقى في السلطة إلى غاية وفاته أو إبعاده بالقوة العسكرية.

ب- أنواع الأنظمة السياسية من حيث الديمقراطية[1](*)

ويوجد ثلاثة أنواع من الديمقراطية، وهي الديمقراطية المباشرة والديمقراطية شبه المباشرة.

فبالنسبة للديمقراطية المباشرة، وهو أقدم أنواع الديمقراطية الذي طبّق في القرن الخامس ق.م في دولة المدينة خلال الحضارة اليونانية، وهو نوع يتم فيه الانتخاب بطريقة مباشرة ودون وسيط أو نائب.

أما فيما يخص الديمقراطية النيابية، فهي أكثر أنواع الديمقراطية انتشارا في العالم، وتعتمد على اختيار ممثلين في السلطة التشريعية نيابة عن الشعب.

وأخيرا، فإن الديمقراطية شبه المباشرة هي نوع يمزج بين الديمقراطية المباشرة هي نوع يمزج بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية، وطبّقت في حالات معينة في العالم، مثل فرنسا بعد الثورة

---

[1](*) يرى آلان شارتيه أميل (1868-1951) مفكر فرنسي في مؤلفه "في مستقبل الديمقراطية"، الذي صدر بعد وفاته عام 1952: "إن مراقبة السلطات يمكن أن تُقدم كسلسلة: يوجد في طرفها الأول الناخبون، الذين يشدّون، وفي الأخير البيروقراطيون الذين يقاومون، وبين الإثنين يوجد النواب والوزراء الذين يترجرجون بشدة. فالناخبون يراقبون النواب الذين يجب عليهم مراقبة الوزراء الذين ينبغي عليهم بدورهم مراقبة المكاتب الموضوعة تحت سلطتهم.

الفرنسية لعام 1789. ويأخذ هذا النوع بالديمقراطية النيابية من جهة، وبالديمقراطية المباشرة من جهة أخرى، مثل الاستفتاء الشعبي، الاعتراض الشعبي على القرارات وعزل رئيس الجمهورية...

ج- أنواع الأنظمة السياسية من حيث العلاقة بين السلطات الثلاث

ونعني بالأنظمة السياسية من حيث العلاقة بين السلطات الثلاث النظام الرئاسي والنظام البرلماني ونظام حكومة الجمعية النيابية.

- النظام الرئاسي

ظهر هذا النوع من النظام لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على ضوء دستورها عام 1787[1]، ومنها انتقل إلى العديد من دول العالم خاصة أمريكا اللاتينية كالأرجنتين ونيكاراجوا وكولومبيا. وقد تبنت الكثير من دول العالم في آسيا وإفريقيا هذا النظام.

نعني بالنظام الرئاسي هو نوع من الأنظمة السياسية، الذي يضع صلاحيات السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية ويساعده وزراء يلقبون بمستشارين كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ويكون رئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة في نفس الوقت ويساعده نائب رئيس الجمهورية والوزراء الذين هم بمثابة مستشارين. ويكون رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي غير مسؤول سياسيا أمام البرلمان أو السلطة التشريعية.

ومن أسس ودعائم النظام الرئاسي التي نجملها في النقاط التالية:

- ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فبمجرد أن يحظى رئيس السلطة التنفيذية بثقة الشعب، فإنه يصبح يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة تجعله بعيدا عن ابتزازات السلطة التشريعية وغيرها.

[1] علي يوسف الشكري، "**مبادئ القانون الدستوري**"، المرجع السابق، ص190.

- ضرورة الفصل التام ما بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ويعني ذلك أن هذه الأخيرة لا تتدخل فيما بين بعضها البعض وتعد هذه الدعامة من أهم الدعائم التي يقوم عليها النظام البرلماني.

النظام البرلماني

بدأ هذا النوع من النظام السياسي في بريطانيا، وقد عرف تطورات مختلفة إلى أن وصل إلى هذا الشكل كما هو الآن، فالنظام البرلماني هو نوع من أنظمة الحكم، تنقسم فيه السلطة بين الحكومة أو الوزارة الأولى من جهة، والبرلمان من جهة ثانية، الذي يتم انتخابه –أي انتخاب أعضائه– من قبل الشعب، ومنه تنبثق عنه الحكومة.

وسُمّي بالنظام البرلماني، لأن السلطات أو الصلاحيات الدستورية هي في يد البرلمان، فالحكومة تشكل بموجب حصول حزب من الأحزاب على الأغلبية في البرلمان، وتكسب هذه الحكومة الثقة من قبل البرلمان كما بإمكان هذا الأخير أن يسحب الثقة من هذه الحكومة.

ومن دعائم النظام البرلماني وجود ثنائية الجهاز التنفيذي[1]، بمعنى أن السلطة مقسمة بين الحكومة (الجهاز التنفيذي) والبرلمان (السلطة التشريعية)، لكن البرلمان هو الذي يتحكم في هذه الصلاحيات.

– اختيار الوزراء هي من اختصاصات رئيس الجمهورية فقط ودون تدخل السلطتين التشريعية والقضائية في ذلك. كما أنه بإمكان الرئيس إقالة وزير أو وزراء في أية لحظة يراها مناسبة.

– وجوب الاعتماد على مبدأ المرونة الحزبية التي تعني أن الرئيس إذا فقد الأغلبية المطلقة في البرلمان بعدّ إجراء الانتخابات التشريعية، فإنه لا يتأثر بذلك، وهو الأمر الذي حدث للرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن خلال عهدته الثانية، حيث فقد الحزب الجمهوري الأغلبية في الكونغرس لصالح الحزب الديمقراطي، فلم ينعكس ذلك سلبا على سلطة الرئيس المنتخب من قبل

[1] إبراهيم عبد العزيز شيحا، "**مبادئ الأنظمة السياسية**"، الدول والحكومات. القاهرة: الدار الجامعية، 1982، ص143.

الشعب هو الآخر، بالإضافة إلى أن المرونة الحزبية، تعني أن عضوا في البرلمان أو وزيرا في السلطة التنفيذية لا يمكنه الجمع بين وظيفتين.

– وجود تعاون ورقابة بين السلطات، ففي هذا النظام، فإن السلطات الثلاث تتعاون فيما بينها عكس ما هو معمول به في النظام الرئاسي، وفي نفس الوقت تمارس وظيفة الرقابة[1]، لكن السلطة التشريعية هي التي تتحكم في زمام النظام السياسي البرلماني.

– وجود صرامة حزبية أو انضباط حزبي في هذا النظام، أي أن الحزب الذي يفقد الأغلبية في البرلمان، فإنه يفقد الثقة داخل الحكومة أو الجهاز التنفيذي.

نظام حكومة الجمعية النيابية (النظام المجلسي)

تم تطبيق هذا النوع من الأنظمة لأول مرة في فرنسا عام 1792 واستمر هذا الوضع حتى عام 1795، ثم عادت إليه السلطات الفرنسية عقب ثورة 1848، ولكنه لم يستمر طويلا. وقد عهدت الجمعية الوطنية أو البرلمان الفرنسي في ذلك الحين بمهمة الوظيفة التنفيذية إلى خمسة أشخاص يتولون أداءها نيابة عن البرلمان، ثم انتهى الأمر أخيرا بأن تولى الجنرال "كافيناك" مهمة السلطة التنفيذية لوحده بناء على تفويض من الجمعية الوطنية. وقد عادت فرنسا إلى تطبيق هذا النوع من الأنظمة السياسية عام 1871، ودلك عقب هزيمة فرنسا أما بيروسيا (ألمانيا) وسقوط الإمبراطور "نابليون الثالث"، فقد استحوذت الجمعية الوطنية (البرلمان) على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وما يمكن ملاحظته هنا هو أن هذا النوع من الأنظمة غالبا ما يظهر ويطبق بعد الثورات والأزمات، وفي حالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، لكنه لا ينتهي سريعا.

ومن دعائم نظام حكومة الجمعية النيابية أو النظام المجلسي وجود أسس يقوم عليها وهي:

[1] محمد فتح الله الخطيب، "**دراسات في الحكومات المقارنة**"، ج1 القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1966، ص205.

– تركيز السلطة بيد البرلمان أو السلطة التشريعية، حيث أن هذه الأخيرة والسلطة التنفيذية هي في يد البرلمان، والذي بدوره يقوم بتعيين أعضاء السلطة التنفيذية الذين هم عادة ما يكونون أعضاء في البرلمان.

– تبعية السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية، بمعنى أن زمام المبادرة هي دائما بيد البرلمان الذي ينوب عن الشعب الذي يمثل السيادة.

– الدمج بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، من منطلق أن الوزير في السلطة التنفيذية هو الوزير في السلطة التشريعية، بمعنى أن زمام المبادرة هي دائما بيد البرلمان الذي ينوب عن الشعب الذي يمثل السيادة.

– الدمج بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، من منطلق أن الوزير في السلطة التنفيذية هو عضو كذلك في البرلمان.

– مسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان، حيث يتم مراقبة الحكومة من قبل السلطة التشريعية وبإمكان مساءلة السلطة التنفيذية كلما اقتضى الأمر، وقد يصل الأمر إلى حد حل الحكومة واستبدالها بأخرى.

الأحزاب السياسية

1– مفهوم الحزب السياسي

إذا عرفنا "الحزب" لغة، فإننا نقصد به جزءا أو قسما أو مجموعة من الأفراد. أما كلمة "السياسة" فإنها مرتبطة بالسلطة الحاكمة. أما فيما يخص "الحزب السياسي" فإنه تمت دراسته كظاهرة سياسية من زوايا متعددة. فهناك من اهتم بالحزب السياسي باعتباره ظاهرة سياسية مرتبطة بالنظم السياسية، في حين هناك من قام بدراسة الحزب السياسي من منطلق أنه ظاهرة اجتماعية تلعب دورا فعالا في المجتمع. وكلا الزاويتين يكمل بعضها البعض خاصة إذا علمنا بأن الظاهرة السياسية هي جزء من الظاهرة الاجتماعية.

2- ويعرّف المفكر "انريه هوريو" الحزب السياسي بأنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني من أجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة"[1].

ويعد موريس دو فرجي: "أحد أهم المفكرين الذين درسوا ظاهرة الأحزاب السياسية، لاسيما من خلال كتابه "الأحزاب السياسية"، الذي كتبه عام 1951، حيث اعتبر أن الأحزاب السياسية تمثل أحد التنظيمات السياسية الرئيسة التي تقوم بالصراع في الحياة السياسية[2].

وحسب المفكرين "لابالمار" و"قاينر" في كتابهما "الأحزاب السياسية والنمو السياسي" أن الحزب السياسي يوجد عندما تتوفر أربعة شروط هي[3]:

1- الديمومة: ونعني بها أن الحزب حين ينشأ يستهدف أصحابه الاستمرارية والدوام عكس الجماعة الضاغطة التي تقوم من أجل تحقيق مصلحة ظرفية وتختفي بمجرد تحقيقها.

2- الشمولية والانتشار: عندما ينشأ الحب السياسي في بقعة معينة، فإنه يسعى الشمولية والانتشار في كافة ربوع البلاد.

3- التأييد الشعبي: يسعى الحزب السياسي منذ تأسيسه إلى البحث عن التأييد الشعبي، وذلك من خلال إقناع أكبر عدد ممكن من المواطنين، وتعد الانتخابات المعيار الرئيسي الذي يحدد مدى انتشار وتجذر أفكار الحزب في المجتمع.

4- السعي للاستيلاء على السلطة: ويعد مبدأ الوصول إلى السلطة من أهم الأهداف التي يسعى إليها الحزب السياسي بخلاف الجماعة الضاغطة.

وبالرغم من الاختلاف في تحديد مفهوم موحد للحزب السياسي بين المفكرين، إلا أن هناك قواسم مشتركة بينهم في تعريفه. وتدور كافة التعاريف حول فكرة واحدة وهي أن الحزب السياسي هو عبارة عن مجموعة من المواطنين تربطهم وتجمعهم روابط مختلفة إيديولوجية ومادية مشتركة لهم برنامج

---

[1] اندريه هوريو، "**القانون الدستوري**"، بيروت، 1980، (مترجم من الفرنسية)، في محمد فايز عبد اسعيد قضايا علم السياسة العام، بيروت: دار الطليعة، 1986، ص85.

[2] جان بيار كوت وجان بيار مونيي، "**من أجل علم اجتماعي سياسي**"، الجزء الأول، ترجمة: محمد هناد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص140.

[3] Jean - Marie Densuin, **"Science Politique"**, 2ème édition . Paris: PUF, 1989, p268.

سياسي يسعون من خلال حشد قاعدة نضالية وإقناع أكبر عدد ممكن من الأفراد خلال الاستحقاقات الانتخابية بهدف الوصول إلى السلطة.

2- تصنيف الأحزاب السياسية

تمثل مسألة تصنيف الأحزاب السياسية من أهم المواضيع الهامة التي ترتبط بدراسة الظاهرة الحزبية وتزداد صعوبة عملية تصنيف الأحزاب السياسية مع اختلاف وتنوع أشكالها والنظم الحزبية في العالم.

فقد نصنفها بين أحزاب ديمقراطية من جهة وأحزاب تسلطية من جهة أخرى، أو أحزاب يمينية وأخرى يسارية، أو أحزاب النخبة (الكوادر والأطر) وأحزاب الجماهير. ويعد هذا التصنيف الخير الأكثر شيوعا وانتشارا بين علماء السياسة. لذلك، فإننا نكتفي بهذا التصنيف الأخير الأكثر شيوعا وانتشارا بين علماء السياسة. لذلك، فإننا نكتفي بهذا التصنيف.

أ- أحزاب النخبة (الكوادر)

ونعني بها الأحزاب السياسية التي تضم عددا من الأفراد الذين يتم اختيارهم من قبل نخب المجتمع[1]، والتي تعتمد في ممارستها السياسية أساليب الإقناع المختلفة، وتبرز خاصة خلال المناسبات الانتخابية، وإذا أخذنا أمثلة ونماذج عن أحزاب النخبة في الجزائر فإنها تكاد تنعدم إذا استثنينا فقط الأحزاب اليسارية، لاسيما الحزب الشيوعي الجزائري المسمى الحركة الديمقراطية والاجتماعية.

ونجد كذلك هذا النوع من الأحزاب في الدول الغربية مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها.

وتستهدف هذه الأحزاب البحث عن النوعية وليس الكمية، حيث تضم من بين أعضائها المهندسين، الأطباء، المحامين والمثقفين عموما، وتفتقد هذه الأحزاب في بعض الأحيان إلى برنامج سياسي واضح وإيديولوجية صارمة، بحيث يتقيد أعضاؤها بأفكار وتوجهات قادتهم ومسؤوليهم، وأمثلة على ذلك حزب المحافظين في بريطانيا والحزب الراديكالي الفرنسي الذي قاده جورج كليمنصو. فهذا الأخير كانت له مواقف إيديولوجية مناهضة للكنيسة.

[1] Maurice Duverger, **"Les partis politiques"**. Paris: A. Colin, pp84-85.

ب– أحزاب الجماهير

وهي أحزاب سياسية تبحث عن حشد واستقطاب أكبر عدد ممكن من المناضلين والمتعاطفين والأتباع[1].

وقد ظهرت هذه الأحزاب في بداية الأمر في الدول الغربية، لاسيما مع بروز أفكار وإيديولوجيات يسارية، كالاشتراكية والشيوعية والليبرالية الرأسمالية والإسلامية فيما بعد. ومن الأمثلة على ذلك حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر قبل عام 1989، أي خلال فترة الأحادية الحزبية، وكذلك في فترة التعددية السياسية.

ومن الأحزاب ذات البعد الشعبي والجماهيري الحزب الشيوعي منذ عام 1917 تاريخ نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية وإلى غاية اليوم، بالإضافة إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، وحزب المحافظين والعمال في بريطانيا، والحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الأحزاب ذات القاعدة الشعبية الواسعة تسعى دائما إلى خلق ديناميكية في الساحة السياسية من خلال المشاركة المستمرة في الانتخابات.

وعموما، فإن هذه الأحزاب جاءت كرد فعل على أحزاب النخبة، فهي التي تبحث عن الكم وليس النوع فقط.

– وسائل الأحزاب السياسية

تعتمد الأحزاب السياسية عدة وسائل في ممارستها السياسية[2]، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ– الوسيلة السياسية: ونقصد بها أن الأحزاب السياسية تساهم في إضفاء ديناميكية سياسية على الحياة العامة في البلاد من خلال التأثير على السلطة الحاكمة خاصة إذا كانت هذه الأحزاب في المعارضة بواسطة الانتقادات التي توجه من حين لآخر للقرارات والإجراءات الرسمية المتخذة. كما تمارس هذه الأحزاب المعارضة السياسية في إطار السلطة التشريعية ومن خلال نوابها المنتخبين ولجانها البرلمانية وغيرها من الأساليب السياسية المتاحة.

---

[1] Ibid, pp 89-91.

[2] إذا كان حزب سياسي أو أحزاب سياسية في الحكم، فإنه يمثل السلطة الحاكمة، أما إذا كان هذا الحزب أو باقي الأحزاب خارج السلطة الحاكمة، فإنها تمثل المعارضة السياسية.

ب- وسيلة الدفاع عن الهوية الوطنية: تسعى الأحزاب السياسية في الكثير من الأحيان إلى لعب دور المدافع المستميت عن الثوابت الوطنية، وأن تظهر نفسها أمام المواطنين بأنه حامي الديمقراطية. وتهدف هذه الأحزاب إلى جلب أكبر عدد ممكن من المناضلين والمتعاطفين سعيا إلى بناء قاعدة نضالية صلبة توظفها هذه الأحزاب خلال الحملات الانتخابية.

ج- الوسيلة الإعلامية: وهي من بين أهم الوسائل التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية من منطلق أنها تمثل الواسطة بينها وبين المواطنين.

وتكمن أهمية دور وسائل الإعلام في كسب ود الشعب بواسطة إبراز عيوب السلطة ومطبّاتها المختلفة ويقترح نفسها كبديلة للسلطة الحاكمة.

د- وسيلة القوة والإكراه: تلجأ بعض الأحزاب اعتماد أساليب القوة والإكراه لتحقيق أهدافه السياسية مثل ما فعله الحزب النازي في ألمانيا والحزب الفاشي في إيطاليا...

هـ- وسيلة المال: تسعى الكثير من الأحزاب إلى اعتماد هذه الوسيلة من خلال تقديم الرشاوي وشراء الذمم بهدف تمرير مشاريع سياسية.

5- أنواع النظم الحزبية:

هناك ثلاثة أنواع من النظم الحزبية المتعارف عليها والمنتشرة في العالم، يمكن رصدها في النقاط التالية[1]:

أ- الأحادية الحزبية: ونعني بها أن هناك حزبا واحدا فقط ينشط الحياة السياسية في البلاد. وقد عرفت الأغلبية الساحقة من دول العالم الثالث نموذج الأحادية الحزبية بعد حصولها على استقلالها الوطني.

وزعمت هذه الأحزاب أن الظروف العامة لهذه البلدان تتطلب وجود حزب سياسي واحد لتحقيق التنمية الشاملة وبناء الدولة الوطنية وأمثلة ذلك ما عرفته الجزائر بعد استقلالها عام 1962،

[1] جان ماري دانكان، المرجع السابق، ص284-288.

التي حكمها حزب واحد هو جبهة التحرير الوطني إلى غاية عام 1989 وهو تاريخ بداية عهد التعددية السياسية.

ب- الثنائية الحزبية: ونعني بها وجود حزبين كبيرين يهيمنان على الحياة السياسية ويتناوبان على السلطة، ومن الأمثلة على ذلك الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية ونفس الشيء في بريطانيا، التي يسيطر على الحياة السياسية فيها حزبا العمال والمحافظين.

ج- التعددية الحزبية: ونعني بها وجود أكثر من حزبين ينشطون الحياة السياسية في البلاد، ومن الأمثلة على ذلك التعددية السياسية في الجزائر التي جاءت بعد اعتماد دستور 1989، الذي منح الضوء الأخضر لبروز تعددية سياسية في البلاد، وبالتالي الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية.

6- وظائف الأحزاب السياسية

تتنوع وظائف وأدوار الأحزاب السياسية من دولة لأخرى. وتختلف م منطقة لأخرى. إن وظائف الأحزاب في الدول الغربية هي ليست كذلك في الدول العربية وفي كثير من دول العالم الثالث.

يلخص ماك دونالد وظائف الحزب في أنه:

- مسير للأوضاع سواء كان في السلطة أو في المعارضة.
- وسيط بين السلطة والشعب.

منتقي للنخبة السياسية.

- معبر عن الرأي العام.
- مستولي عن السلطة.

وعموما، يمكن الوقوف على إهمال وظائف التي تشترك فيها الأحزاب السياسية في العالم وهي:

- تسعى الأحزاب السياسية إلى الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها

- تقوم بتنمية قدرات المواطنين وتحفيزهم على الحوار والمشاركة السياسية[1] وكذا تعبئة المواطنين ضد كافة القرارات، التي لا تتماشى مع مصالحها وأهدافها السياسية.
- محاولة إسقاط السلطة القائمة من خلال إبراز أخطائها السياسية.
- نقل مطالب الجماهير وانشغالاتهم إلى السلطة.
- تساهم في تنشئة الأفراد سياسيا واجتماعيا[2].
- تعزيز الممارسة الديمقراطية في البلاد.
- تساهم في رسم السياسات العامة.
- منع استبداد الحكومة.

الجماعات الضاغطة

1- مفهوم الجماعات الضاغطة

نعني بها مجموعة من الأفراد وعت مصالحها وأدركت أهدافها وتبنت الوسائل لتحقيقها فتشكلت في صورة مجموعة منظمة تسعى لتحقيق مصالحها بواسطة التأثير والضغط على السلطة.

وإذا كانت الأحزاب السياسية تسعى للوصول إلى السلطة، فإن الجماعات الضاغطة[3] تبقى خارج السلطة. فهذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق مصالحها المختلفة بواسطة اعتماد وسائل الضغط على صانعي القرار في أعلى هرم السلطة دون السعي إلى إيصال أفرادها إلى سدّة الحكم[4].

---

[1] شعبان الطاهر الأسود، المرجع السابق، ص115.

[2] جان ماري دانكان، المرجع السابق، ص269.

[3] يستعمل مصطلح "الجماعات الضاغطة" كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية بتعبير "اللوبي"، الذي هو عبارة عن رواق في مبنى الكونغرس الأمريكي تتم فيه اللقاءات والمحادثات بين أعضاء الكونغرس وممثلي جماعات الضغط، واستعملت كلمة لوبي لأول مرة عام 1829.

[4] Maurice Duverger, **Introduction à la politique**, Paris: Gallimard, 1964, p184.

2- تصنيف الجماعات الضاغطة

تصنف الجماعات الضاغطة إلى عدة تصنيفات، نوجزها في النقاط التالية:

أ- التصنيف المهني

ونعني بها جماعات الضغط المهنية، والتي تسعى للحصول على مكاسب مهنية، ومن بينها جماعات الضغط العمالية، الفلاحين، رجال الأعمال وغيرهم.

وإذا أردنا أن نضرب أمثلة على ذلك، فإن ما يعرف بالباترونا فإنها تمثل نموذجا لهذا النوع من جماعات الضغط في الجزائر.

ب- جماعات الضغط الفكرية

وهي نوع آخر من أنواع الجماعات الضاغطة، التي تضم في صفوفها المثقفين ورجال الفكر وغيرهم وأمثلة على ذلك اتحاد الكتّاب الجزائريين.

ج- جماعات الضغط المؤقتة

ونعني بهذا النوع من الجماعات الضاغطة، أن هذه الأخيرة يسعى إلى تحقيق مصلحتها وبمجرد أن تصل إلى تحقيق هذه المصلحة تختفي نهائيا. فهذه الجماعات هي خلافا للجماعات الضاغطة الأخرى، بحيث أن تواجدها على الساحة هو ظرفي مرتبط بتحقيق مصلحة معينة.

د- جماعات الضغط المحلية

وهي عبارة عن جماعات ضغط محلية مرتبطة بمنطقة معينة، بحيث يستمد مثل هذا النوع من الجماعات الضاغطة قوتها من منطقة أو مقاطعة أو ولاية بحكم انتمائها الجغرافي المرتبط ببعدها القبلي أو الإثني...

هناك دول عربية توجد قبائل وعشائر كبيرة بإمكانها أن تساهم في صعود أو سقوط رئيس دولة.

هـ- جماعات الضغط الإقليمية

ونعني بها جماعات الضغط التي يكون لها بعد إقليمي، أي ما فوق الوطني، بحيث يمتد تأثير هذه الجماعات إلى أكثر من دولة مثل اتحاد النقابات الإقليمية التي تضم في عضويتها أكثر من دولة واحدة، إن كان ذلك على المستوى الأوروبي، أو على المستوى المغاربي، أو على المستوى العربي.

ويدخل هذا الإطار كذلك المنظمات الحقوقية مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي بإمكانها أن تؤثر بطريقة أو بأخرى على صانع القرار لأكثر من دولة عربية.

و- جماعات الضغط الدولية

وتتضمن كل جماعات الضغط التي لها بعد دولي[1]، وأمثلة على ذلك منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية أو منظمة "صحفيون بلا حدود".

وقد ازداد تأثير جماعات الضغط الدولية التي توظف المال من أجل تحقيق مآربها المختلفة من خلال التأثير على صانعي القرار في الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

3- أسس جماعات الضغط

ترتكز جماعات الضغط أو جماعات المصالح في أي دولة على مجموعة من الأسس، نوجزها في النقاط التالية[2]:

[1] Ibid.

[2] فوزي بودياب، "**المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية**"، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971، ص194.

أ- عدد المنخرطين

ويعد من أهم الأسس التي تتقوّى بها الجماعات الضاغطة، لأن قوة هذه الجماعات مرتبطة بحجمها الذي يتحدد بعدد أعضائها، بحيث كلما زاد عدد المنخرطين فيها، زادت قوتها وتأثيرها على صانعي القرار في مختلف المجالات.

ب- القوة المالية

كما تعد القوة المالية التي تتمتع بها الجماعات الضاغطة من أهم الأسس التي تجلب النفوذ والقوة والتأثير.

ج- القوة التنظيمية

إذا تكلمنا على القوة التنظيمية للجماعات الضاغطة أو جماعات المصالح، فإننا نحددها في شبكة العلاقات[1] الاجتماعية التي تنسجها الجماعات الضاغطة فيما بينها من جهة، وبينها وبين جماعات وفئات أخرى في المجتمع في مختلف المجالات.

وتزداد قوة الجماعات الضاغطة التنظيمية عندما تكون قيادتها ذات مستوى اجتماعي مرموق، لأنها ببساطة تعي جيدا أهدافها ومصالحها وكيفية تحقيقها مصلحة أو مصالح مختلفة تبدأ بالإقناع والترغيب وتهيئ بالتهديد والوعيد. فتبدأ هذه الجماعات في بداية الأمر بأساليب الإقناع والمرونة، لكنها في حالة الفشل تلجأ إلى أساليب التهديد بشتى الأنواع ويمكن رصد الوسائل التي تعتمدها الجماعات الضاغطة من أجل تحقيق مصلحتها أو مصالحها في النقاط التالية:

4- وسائل الجماعات الضاغطة

[1] إن ترجمة كلمة جماعة ضاغطة إلى الفرنسية (groupe de pression) وإلى الإنجليزية (Pressure Group).

تتعدد وسائل الجماعات الضاغطة أو جماعات المصالح وتتنوع عند سعي هذه الأخيرة لتحقيق وتمثل الوسيلة المادية (المالية) عاملا مؤثرا في جلب المنافع والامتيازات المصلحية لهذه الجماعات الضاغطة.

أ- وسيلة الإقناع

تسعى جماعات الضغط إلى اعتماد طرق الإقناع عند الاقتراب من المسؤولين والنافذين في السلطة من خلال المناقشات وتوظيف الحجج والدلائل، وصولا إلى تحقيق أهدافها المتوخّاة.

ب- وسيلة الترغيب

وتلجأ الجماعات الضاغطة إلى هذه الوسيلة عندما تفشل الوسيلة الأولى (الإقناع)، وذلك بتبني أساليب الترغيب والاستمالة من خلال التأثير عن طريق شراء الذمم والإغراءات المادية بمختلف أنواعها.

ج- وسيلة الترهيب والتهديد

كما تلجأ الجماعات الضاغطة إلى هذه الوسيلة عندما تفشل في تحقيق مصالحها بواسطة وسيلتي الإقناع والترغيب والاستمالة.

فقد تعتمد على وسيلة الترهيب والتهديد من خلال القيام بحملة ضغط واسعة تستهدف المسؤولين وصانعي القرار ونواب الشعب وغيرهم بإرسال برقيات تهديد بإسقاطهم من مناصبهم وتأليب الرأي العام ضدهم في الاستفتاءات الانتخابية القادمة وغيرها من أنواع التهديد.

د- وسيلة القوة

وهي الطريقة التي تلجأ إليها الجماعات الضاغطة في حالة فشل الوسائل المختلفة السابقة (الإقناع، الترغيب والترهيب)، وبالتالي فإن هذه الجماعات تعتمد كوسيلة أخرى أسلوب القوة

المتمثل في اللجوء إلى الحركات الاحتجاجية العنيفة، كالإضرابات، المظاهرات، والعصيان المدني والاعتصامات، وشل عمل الحكومة[1].

هـ- وسيلة الدعاية والترويج

تسعى الجماعات الضاغطة في حالة فشل الوسائل السابقة إلى اعتماد وسيلة الدعاية والترويج ضد المسؤولين من خلال التأثير على الرأي العام. بواسطة وسائل الإعلام المختلفة[2] فكم من حكومة أو وزارة سقطت بسبب حملة إعلامية مضادة لها.

مساوئ الجماعات الضاغطة

يجمع الكثير من المفكرين على أن للجماعات الضاغطة مساوئ ومآخذ كثيرة، ويمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

أ- تسعى الجماعات الضاغطة إلى تحقيق مصلحة خاصة، وهو ما يتعارض في الكثير من الأحيان مع المصلحة العامة للمجتمع.

ب-إذا كان الحزب السياسي يقوم على أساس ديمقراطي من خلال انتخاب هيئاته السياسية، فإن الجماعات الضاغطة لا تقوم على أساس ديمقراطي، وبالتالي فإنها تفرض الولاء على أعضائها وسيطرة زعيمها على أشغالها وقراراتها.

ج- تستخدم الجماعات الضاغطة في كثير من الأحيان وسائل غير شرعية وغير أخلاقية من أجل تحقيق مصالحها الشخصية، مثل تقديم الرشاوى للمسؤولين وغيرها.

---

[1] Bernard Toulemonde, "**Manuel de science politique**", Lille .
[2] Ibid, p213 .

الانتخابات

1- مفهوم الانتخابات

- ارتبط مفهوم الانتخابات تاريخيا بالممارسة الديمقراطية التي تقوم على مبدأ التعددية السياسية، وبالتالي فإن الانتخابات[1] تشكل أساس قيام الديمقراطية، ومن منطلق الطرح الغربي للديمقراطية، فإن هذه الأخيرة لا توجد إلا بوجود التعددية السياسية التي تعتمد أساسا على التعددية الحزبية.

ومع تطور مفهوم دولة القانون كممارسة، تطورت معها التعددية السياسية، التي هي أصل أية ممارسة ديمقراطية.

وتعود العملية الانتخابية كممارسة إلى عهد اليونان، وتحديدا إلى القرن الخامس قبل الميلاد مع ظهور ما يعرف بالدويلات اليونانية، أين مورست عملية الانتخاب المباشر.

وقد عرف القرن الثامن عشر ميلادي نقلة نوعية بالنسبة للعملية الانتخابية والممارسة السياسية فقد بدأت في فرنسا وبريطانيا ثم تم تعميمها في كل أوروبا أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت الممارسة الديمقراطية مع تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عام 1787 من أول رئيس لهذا البلد جورج واشنطن.

2- طبيعة الانتخابات

ارتبطت طبيعة الانتخابات في المجتمعات العربية بتطور فلسفة الممارسة الديمقراطية في هذه المجتمعات[2]، بالإضافة إلى أنها واكبت الحركية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الدول

---

[1] إن أول قانون انتخابي منح المرأة حق الانتخاب هو قانون ولاية "ويومنغ" في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1869، وتم تعميمها في كل البلاد إلا مع بداية القرن العشرين.
أماأوربيا، تعد نيوزيلاندا أول الدول التي منحت المرأة حق الانتخاب، وذلك في عام 1982، ثم جاءت بريطانيا من عام 1894، والنرويج عام 1907، وفرنسا عام 1944، وسويسرا 1973.

[2] Maurice Duverger, "**institution politique et droit constitutionnel**".

الأوروبية. وقد تبلورت هذه النظرة من خلال تيارين أساسيين هما: التيار الذي يرى بأن الانتخابات حق شخصي وتيار ثان يرى بأن الانتخابات هي عبارة عن وظيفة.

أ- الانتخابات هي حق شخصي

ويرى أنصار هذا التيار بأن الانتخابات هي عبارة عن حق طبيعي يرتبط بشخصية الفرد كمواطن، وبالتالي فإن المشرع في الدولة ليس له الحق في منع الفرد من أداء حقه الانتخابي[1]. ويرى أصحاب هذا التيار أن السيادة مجزأة بين الأفراد، وهو مما يدعم فكرة أن الانتخابات هي حق شخصي.

ب- الانتخابات هي وظيفة

ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن الانتخابات هي عبارة عن وظيفة اجتماعية وسياسية، عكس ما يذهب إليه أنصار التوجه الأول القائل بأن الانتخابات هي حق شخصي[2].

ويسعى أصحاب هذا التوجه إلى أن الانتخابات باعتبارها وظيفة، تسعى إلى اختيار أحسن وأفضل العناصر الموجودة في المجتمع لتنوب على الأمة في البرلمان ويدعم أنصار هذه الفكرة هذا التوجه بأن السيادة غير مجزأة بين أفراد الأمة[3].

3- نظام الانتخابات

يعرف نظام الانتخابات نوعين من الانتخابات أو الاقتراع، وهما: الانتخاب المقيّد والانتخاب العام.

أ- نظام الانتخاب (الاقتراع) المقيّد

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، "**مبادئ النظم السياسية**"، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص258.

[2] علي يوسف الشكري، "**مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**"، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص291.

[3] Maurice Duverger, op-cit, p84.

ونعني به أن قانون الانتخاب يشترط شروطا خاصة في من يحق له ممارسة حقوقه السياسية من المواطنين. وعليه، فإن حق الانتخاب لا يكون مسموحا به لكل مواطن، بل فقط لمن تتوفر فيه مجموعة من الشروط الخاصة[1]، من أهمها أن تتوفر في الفرد القدرة المالية، أي أن يكون ثريا، وإما أن تتوفر فيه القدرة العلمية، أي أن يكون حاصلا على درجة معينة من التعليم، أو أن يجمع بين الشرطين معا.

ب- نظام الانتخاب (الاقتراع) العام

وهو عكس الانتخاب المقيد أي عدم تقييد حق الانتخاب بأي شرط خاص متعلق بالثروة المالية أو بالكفاءة العلمية للناخب، وبالتالي فإن عدم التقيد بنظام الانتخاب المقيد والعمل بنظام الانتخاب العام، أي منح فرصة الانتخاب للأغلبية الساحقة من المواطنين، وذلك ما يتفق تماما مع جوهر الديمقراطية، التي تتكرس أكثر بمدى تحقيق مشاركة واسعة من المواطنين في الانتخابات.

4- شروط ممارسة حق الانتخاب

تختلف شروط ممارسة الحق الانتخابي من دولة لأخرى، لكن هناك شروطا عامة مشتركة تعمل بها كل دول العالم ونعني بها:

أ- شروط الجنسية

ونقصد بها رابطة الانتماء للدولة، باعتبار أن الفرد هو جزء من الشعب، الذي يعتبر شرطا أساسيا لقيام الدولة[2].

ب- شرط السن

[1] سادت هذه الشروط في فترة معينة من تاريخ فرنسا، وذلك من خلال دساتير 1791 و1848.

[2] Maurice Duverger, op-cit, p86.

يشترط في الفرد الناخب أن يكون له سن معين لكي يؤدي حقه الانتخابي، وتختلف الدول في تحديد هذا السن، فهناك من الدول من تحدده بثمانية عشر عاما أو عشرين عاما أو واحد وعشرين عاما.

ج- شرط الأهلية العقلية

ونعني بها استبعاد كل الأفراد الذين لا يتمتعون بالأهلية العقلية أو المصابين بأمراض عقلية[1].

د- شرط الأهلية الأدبية

وتعتمد بعض الدول تطبيق شرط الأهلية الأدبية أو الأخلاقية بمعنى أن كل فرد له سوابق عدلية، أي أنه ارتكب أفعالا مخلة بالحياء أو جرائم أخرى، فإن حقه في الانتخاب يسقط.

5- ضمانات نزاهة وسير الانتخاب

تتعدد الضمانات المختلفة[2] التي تضمن صحة ونزاهة وشفافية الانتخاب، وبالتالي نجاح الممارسة الديمقراطية الحقيقية، وذلك من خلال اعتماد المعايير التالية:

أ- الانتخاب (التصويت) السري

ويضمن الانتخاب السري حرية الناخبين في التعبير عن قناعتهم واختيار من يرونه أهلا للتسيير والحكم بكل حرية، بعيدا عن الضغوطات والتأثيرات المختلفة، الأمر الذي يضمن تعزيز الممارسة الديمقراطية.

ب- حياد الحكومة

ويعد هذا المعيار من أهم المعايير إذا ما تحققت، تحافظ على نزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

ج- رقابة القضاء

---

[1] Ibid, p87.

[2] محمد الشافعي أبو راس، "**نظم الحكم المعاصرة**"، القاهرة: عالم الكتب، 1984، ص407.

أظهرت التجارب المختلفة في الكثير من الدول التي تمارس الديمقراطية، أنها كلما كان القضاء مستقلا وبعيدا عن الضغوطات السياسية، كلما كان فاعلا في رقابة العملية الانتخابية، التي تحقق النزاهة الانتخابية[1].

6- طرق الانتخاب

يجمع الفقهاء على أن طرق الانتخاب يمكن تقسيمها إلى طرق أساسية، وهي:

أ- الانتخاب المباشر

وهو النظام الذي يقوم فيه الناخبون بانتخاب ونوابهم في البرلمان أو حكامهم بطريقة مباشرة لا تحتاج إلى وساطة[2].

وقد ساد هذا النوع من الانتخاب في فترات معينة عندما كان عدد السكان محدودا، ومثال ذلك ما حدث في الدويلات أو المدن اليونانية.

ب- الانتخاب غير المباشر

وهو عكس الانتخاب المباشر، أي ذلك الذي يتم فيه انتخاب ممثلين عن الناخبين، الذين ينوبون عنهم في الانتخاب والتشريع[3]...

ج- الانتخاب الفردي

[1] تعد الضمانات التي قدمتها السلطة الجزائرية خلال الانتخابات التشريعية عام 2002 والانتخابات الرئاسية لعام 2004 من أهم الضمانات لضمان سير العملية الانتخابية في شفافية ونزاهة، لاسيما ما يتعلق منها بحضور مراقبي الأحزاب المختلفة في كافة مكاتب الاقتراع، بالإضافة إلى حصولها على صورة طبق الأصل من محضر الانتخابات ونتائجها.

[2] Maurice Duverger, op-cit, p90.

[3] هاملتن ومادسن وجاي، "**الدولة الاتحادية: أسسها ودستورها، ترجمة: جمال محمد أحمد**". بيروت، دار مكتبة الحياة، 1959، ص531-532.

تشترط هذه العملية تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية متعددة، لكل منها نائب أو أكثر، لأنه يتعذر في هذه الحالة أن تكون الدولة عبارة عن وحدة انتخابية واحدة، وذلك من أجل تسهيل عملية الانتخاب بالنسبة للناخب الذي يختار الفرد الذي يراه الأحسن والأكفأ على مستوى دائرته فقط[1].

ويتم تقسيم عدد الدوائر عادة في كل دولة اعتمادا على عدد السكان.

د- الانتخاب بالقائمة

ويعتمد هذا النوع من الانتخابات على تقسيم الدولة إلى دوائر يكون عددها أقل وحجمها أكبر، حيث ينتخب الفرد في كل دائرة انتخابية مجموعة من المترشحين.

وعليه، فإن الانتخاب بالقائمة سمي كذلك، لأن الفرد على مستوى الدائرة الانتخابية يقوم بانتخاب قائمة تضم مجموعة من المترشحين[2].

هـ- الانتخاب بالأغلبية

ويُعرف هذا النوع من الانتخاب بأنه النظام الانتخابي الذي يتحصل فيه المرشّح أو المرشّحون على أغلبية الأصوات المخصصة لعدد المقاعد الموجودة على مستوى الدائرة الانتخابية. وتتحقق بالأغلبية في نوعين:

- الأغلبية المطلقة

وهي التي يتم فيها تحقيق أكثر من نصف الأصوات المعبر عنها من قبل الناخبين على مستوى الدائرة الانتخابية، أي أنه يتحصل على أكثر من 50%.

- الأغلبية البسيطة

[1] مصطفى أبو زيد فهمي، "**الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية**". القاهرة: دار الهدى للمطبوعات، 1999، ص192.
[2] علي يوسف شكري، مرجع سبق ذكره، ص315.

وهي حصول الحزب على المرتبة الأولى وبأقل من 50% من الأصوات المعبّر عنها. وقد تحتاج هذه الحالة إلى إجراء دور ثاني من الانتخابات من أجل إحراز الأغلبية المطلقة في حالة العمل بنظام الأغلبية المطلقة أو الاكتفاء بالأغلبية البسيطة والفوز بالمرتبة الأولى وهو ما يسمح للحزب الذي فاز بهذه المرتبة وبأغلبيته البسيطة أن يتصدر القائمة، وبإمكان الحزب أن يشكل حكومة في الدولة التي تتبنى نظام التمثيل النسبي.

و- نظام التمثيل النسبي

تأخذ بعض الدول بهذا النوع من الانتخاب لخصوصيات وظروف بعض الدول، وذلك لتحقيق مساواة سياسية لكافة الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في المجتمع[1]، وتفاديا لحالات الإقصاء السياسي وضمان تمثيل الأقليات السياسية والأحزاب الصغيرة في البرلمان.

الرأي العام

1- مفهوم الرأي العام

يتكون الرأي العام من كلمتين هما لفظ "رأي" ولفظ "عام"، ونعني بكلمة "رأي عن شيء يحتمل الشك أو اليقين، في حين أن كلمة "عام" فإنها تعني الجماعة أو المجموعة، التي تشترك في بلورة هذا الرأي.

وعليه فإن الرأي العام هو الرأي السائد بين الأغلبية الواعية من المواطنين بالنسبة لموضوع ما أو قضية ماأو أزمة ما أو مشكلة ما تسترعي اهتمام هذه الأكثرية أو الأغلبية بطريقة مباشرة.

ويعرّف الرأي العام حسب المفكر "فلوريد ألبورت" بأنه "تعبير جمع كثير من الناس عن آرائهم في موقف معين يهم غالبية لها تأثير في المواقف".

[1] نوري لطيف وعلي العاني، "**القانون الدستوري**"، بغداد: منشورات جامعة بغداد، بدون تاريخ، ص46-47.

ويعرّف كذلك: "الرأي العام في المجتمع ما هو إلا رأي الأغلبية الواعية المثقفة التي تأخذ على عاتقها مسؤولية التفكير بعد الإدراك ومن ثمة إدارة الحوار والنقاش والجدل الفكري. وأخيرا اتخاذ القرار وإعلان الرأي العام من خلال الإجماع، والذي يمثل رأي الغالبية ويعبر عن رأي مصلحة الجماعة"[1].

ويذهب "إدوين إمري" إلى أن الرأي العام يخدم الديمقراطية، حيث قال في هذا الإطار: "أن الرأي العام هو السبيل للحفاظ على استمرار دوران عجلات الديمقراطية"[2].

2- علاقة الرأي العام بالإعلام

لا يمكن الحديث عن وجود رأي عام بدون إعلام. فهذا الأخير -أي الإعلام بمختلف وسائله- يساهم بشكل مؤثر في تشكيل وتوجيه الرأي العام.

فإذا كان الإعلام المكتوب أو المسموع أو المرئي يسعى إلى نشر الآراء والأفكار والاتجاهات من خلال الخوض في القضايا والأحداث التي تهم الوطن، فإنه بذلك يقوم بمهامه الاجتماعية والتوجيهية والتثقيفية، ومن ثمة فإنه يساهم بطريقة أو بأخرى في تشكيل رأي عام قوي ومستنير.

وإذا سلمنا بأن هناك علاقة متينة بين الإعلام والرأي العام، فإنها تتجسد من خلال التأثير والتأثر، فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به وذلك يعني أن مؤشرات السبق -أي أيهما يسبق الآخر- غير واضحة، لأن العوامل التي آلت إلى ازدياد قوة الإعلام ونفوذه هي نفسها التي أدت إلى ازدياد قوة الرأي العام ونفوذه. من هذه العوامل نذكر على سبيل المثال: التطور الصناعي الكبير، بروز الطبقات العمالية، انتشار وتطور مستوى التعليم، تكريس حق الانتخاب للمواطن، انتشار مبادئ الديمقراطية والتقدم الكبير كذلك في وسائل الاتصال وغيرها[3].

ويكون الرأي العام أكثر انفتاحا في المجالين السياسي والإعلامي عكس الدول ذات النظم السياسية المنغلقة. ففي النظم الديمقراطية، فإن الإعلام يقوم بتزويد المواطنين بمختلف المعلومات

---

[1] عزيزة عبده، "**الإعلام السياسي والرأي العام**"، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص137.

[2] محي الدين عبد الحليم، "**الاتصال بالجماهير والرأي العام: الأصول والفنون**"، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1993، ص10.

[3] عزيزة عبده، المرجع السابق، ص145.

السياسية وغيرها وهو الشيء الذي يساعد على تشكيل رأي عام ناضج وواعي يتغذى من الحقائق الاجتماعية في المجتمع، وبالتالي فإن هذا الإعلام نجح في زيادة الترابط والتكافل الاجتماعي وتحقيق الوحدة الوطنية[1].

3- علاقة الرأي العام بالسلطة والديناميات السياسية

أ- علاقة الرأي العام بالسلطة السياسية

تزداد أهمية العلاقة القائمة بين الرأي العام والسلطة السياسية في المجتمعات الديمقراطية.

فالسلطة التنفيذية الخاضعة في تأسيسها للرأي العام هي القيادة السياسية، التي يتم انتخابها لفترة محددة وفق أغلبية معينة من الأصوات بطريقة من الطرق في إطار عملية تنافسية سلمية[2].

وتتعاظم درجة تأثير السلطة أو الجهاز التنفيذي على توجهات الرأي العام بحكم أنها -أي السلطة الحاكمة- تتحكم بشكل كبير في المعلومات والمعطيات المختلفة، ومن ثم فإنها قادرة على تشكيل وتوجيه الرأي العام بما يتماشى وتوجهاتها ومصالحها.

ويختلف الرأي العام وتوجهاته من دولة ذات نظام ديمقراطي ينبثق عن انتخابات حرة ونزيهة وتحظى بموافقة رأي الأغلبية من الشعب وبالتالي فإن توجهات الرأي العام في هذه الدولة يكون عادة مطابقا لتوجهات السلطة الحاكمة، ما عدا في حالات معينة قد يحدث فيها تشكل رأي مناهض لتوجهات السلطة، وأمثلة على ذلك حالات أزمة أو حدوث مشكلة ما في الداخل أو الخارج.

ب- علاقة الرأي العام بالدينامية السياسية

ونقصد بالديناميات السياسية كل من الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة أو جماعات المصالح والزعامات...

---

[1] حسانين عبد القادر، "**الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة**"، ط2. القاهرة: دار النهضة العربية، 1962، ص21.

[2] حامد عبد الماجد قويسي، "**دراسات في الرأي العام**"، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية"، 2003، ص95.

وتلعب الأحزاب السياسية دورا فاعلا في التأثير على توجهات الرأي العام من خلال استعمال وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك من خلال الوسائل السياسية، لاسيما الانتخابات من أجل الولوج إلى المجالس المحلية والوطنية، بالإضافة إلى المشاركة في الملتقيات والندوات والمؤتمرات وغيرها وكلها تصب في السعي لتشكيل رأي عام.

وتشترك جماعات الضغط أو جماعات المصالح التي تسعى في الكثير من الأحيان إلى استمالة الرأي العام والتأثير في توجهاته العامة من أجل توظيفه للضغط على السلطة بهدف تحقيق مصلحة ما أو تمرير مشروع معين يخدم أهدافها. وتعتمد جماعات الضغط على جهات معينة نافذة بما فيها السلطة من خلال توجيه الرأي العام بما يخدم توجهاتها ومصالحها التي تشكلت من أجلها.

كما تساهم الزعامات المختلفة السياسية والفكرية والاجتماعية وحتى الدينية والتي تتمتع خاصة بسلطات رمزية في خلق بيئة سياسية وفكرية واجتماعية ودينية وغيرها تؤثر مباشرة وبشكل قوي في تشكيل رأي عام ناضج ومستنير[1].

4- علاقة الرأي العام بالسياسات العامة

تزداد أهمية العلاقة القائمة بين الرأي العام والسياسات العامة في المجتمعات الديمقراطية، بحكم أن الحكومة تكون أكثر استجابة لمطالب واحتياجات الأفراد والمجتمع.

فالسياسات العامة كانت في الأصل عبارة عن أفكار خاصة اشترك الأفراد في تطويرها وإنضاجها لتصبح مقترحات تعرض على السلطة الحاكمة وفي حالة تبنيها وقبولها، فإنها تتحول إلى سياسات عامة.

وإذا كانت علاقة الرأي العام بالسياسات العامة تختلف من قضية إلى قضية أخرى، بالنظر إلى طبيعة النظام القائم وخصائص الجماهير وكذا القضايا أو المسائل المطروحة[1]، فإن دور الرأي العام في صنع السياسات العامة كبيرا ولا يستهان به.

[1] محمد علي العويني، "**العلوم السياسية**"، القاهرة: عالم الكتب، 1988، ص266.

5- قياس الرأي العام

يجمع العلماء على أن قياس الرأي العام يعتمد على القياس الكمي للرأي العام بتناول رد فعل الجمهور حول مجموعة من التساؤلات والتي تكون الإجابة عنها بمثابة استفتاء للرأي العام. فأسلوب الاستفتاء هو الإجراء العلمي المتفق عليه لدراسة الرأي العام، لكنه قد يكون في الكثير من الأحيان غير صادق بصورة قاطعة، لأن عامل الذاتية يتدخل كثيرا في مثل هذه الدراسات وعمليات سبر الآراء للمواطنين[2].

ويبقى الموضوع الأساس الذي جلب اهتمام المهتمين بمثل هذه الدراسات هو العلاقات التي تنشأ بين صانعي الرأي في المجتمعات الديمقراطية الغربية أصبح من اهتمامات صانعي القرار والدوائر النافذة في الدولة، لما له من منافع وإيجابيات، لاسيما عندما يتعلق الأمر بمحاولة استقصاء واستشراف توجهات الرأي العام حول قضايا معينة.

6- وظائف الرأي العام

تشترك كافة الدول مهما كانت طبيعة أنظمتها السياسية في وظائف الرأي العام، ويمكن تلخيص هذه الوظائف في ثلاث نقاط رئيسية هي:

- ✓ يحافظ الرأي العام على القيم العليا للدولة والمبادئ الأخلاقية السائدة في المجتمع، والتي تختلف من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فقيم وأخلاق دولة أوربية كفرنسا وألمانيا تختلف عن قيم ومبادئ دولة إسلامية مثل الجزائر.
- ✓ يساهم الرأي العام في رفع الروح المعنوية خاصة عندما تتعرض أية دولة إلى خطر خارجي أو اعتداء أجنبي، ففي هذه الحالات، عادة ما يكون الرأي العام أكثر قوة وتماسكا عنه في الحالات العادية.

---

[1] نفس المرجع، ص275.

[2] محمد فايز عبد اسعيد، "**قضايا علم السياسة العام**"، بيروت: دار الطليعة، 1986، ص112.

✓ يؤثر على حياة الأفراد من منطلق أنهم أعضاء جماعات، وبالإضافة إلى أنه –أي الرأي العام– يعوّد هؤلاء الأفراد على الطاعة الاجتماعية وقبول ما هو سائد في المجتمع من قيم ومبادئ وتقاليد وعادات وأخلاق...

✓ يساهم في ترقية الممارسة الديمقراطية في الدولة من خلال لعب دور الرقابة على توجهات السلطة القائمة.

المجتمع المدني

1– مفهوم المجتمع المدني

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بتطور الفكر السياسي الغربي، لاسيما مع تطور نظرية العقد الاجتماعي، التي وضع أسسها الأولى المفكر البريطاني توماس هوبز[1]، الذي برر شرعية الملكية المطلقة في بريطانيا من خلال فكرة العقد الاجتماعي، خاصة وأن هذه الأخيرة تزامنت مع نضج مسألة فصل الدين عن الدولة (العلمانية) في أوروبا[2].وقد أضحى المجتمع المدني اليوم أحد أهم مظاهر الديمقراطية في العالم. فالمجتمع المدني يظهر ويتطور ويكون أكثر فاعلية في المجتمعات الديمقراطية، أين تكون الحريات الأساسية مكفولة ومصونة.

بالمقابل فإن المجتمع المدني يتضاءل دوره وتضعف فاعليته في المجتمعات التي يتلاشى فيها هامش الحريات وتنعدم فيها استقلالية مؤسساته، التي تشكل النواة الأساسية لأي مجتمع مدني في أية دولة.

ونصل إلى أن جذور المجتمع المدني كمفهوم غربي يعود إلى مرحلة النهضة الأوربية في العصر الحديث[3].

---

[1] **توماس هوبز (1588–1679):** مفكر بريطاني، يعد من الأوائل الذين أسسوا لفكرة العقد الاجتماعي، التي تعد من أهم نظريات أصل نشأة الدولة، حيث يرى بأن الأفراد تنازلوا عن حقوقهم السياسية للحاكم، ولا يكونون طرفا في هذا العقد، ولا يحق لهم عزل هذا الحاكم، لأنه لم يكن طرفا في هذا العقد.

[2] **العلمانية:** وهي فصل الدين عن الدولة، برزت لأول مرة مع المفكرين مارتن لوثر وجان كالفين، الذين واجها الكنيسة في القرن الخامس عشر ميلادي.

[3] **عصر النهضة:** وهي المرحلة التي انتقل فيها المجتمع الأوروبي من سيطرة المؤسسات الكنيسية أو الدينية إلى سيطرة مؤسسات الدولة.

ويعرف المجتمع المدني بحسب مركز دراسات الوحدة العربية الذي تبنى هذا التعريف خلال ندوة فكرية نظمها عام 1992 حول "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية" بأنه "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، كالأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[1].

وإذا كان استقرار وفعالية المجتمع المدني تقتضي استقلاليته عن السلطة، فإن وجود المجتمع المدني لا يعني أنه إضعاف لسلطة الدولة، وإنما قد تحتاج هذه الأخيرة لمؤسسات المجتمع المدني من أجل المحافظة على بقائها واستمرارها[2].

وتتحدث الأدبيات الحديثة على أن مفهوم المجتمع المدني يعني وجود هامش مستقل عن مجال الدولة اعتمادا على حرية الفرد وحرية الجماعات في مواجهة سلطة الدولة في إطار خضوع أنشطتها للقانون واستقلاليتها عن المذاهب الإيديولوجية المختلفة[3].

أما كارل ماركس، فيربط مفهوم المجتمع المدني بمسألة الصراع الطبقي، حيث يرى بأنه –أي المجتمع المدني– يمثل مجال الروابط الاقتصادية أو روابط البنى التحتية ومجموعة العلاقات بين الأفراد والطبقات التي تستقل خارج نطاق هيكلية الدولة، ويعبر ماركس عن المجتمع المدني بالمجتمع البورجوازي الذي يلعب دورا في تشكيل البنيات الفوقية في الدولة[4].

---

[1] المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص41–65.

[2] محمد الغيلاني، "**المجتمع المدني: حججه، مفارقته ومصادره، هل سيتم الاحتفاظ به**". بيروت: دار الهادي، 2004، ص246.

[3] هدى ميتيكس، "**الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث**"، في اتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص152–153.

[4] أحمد الواعظي، المجتمع الديني والمدني، بيروت: دار الهادي للنشر والتوزيع، 2001، ص45.

من جهته، يرى "غرامشي" أن المجتمع المدني هو المجموع المعقد المتكيف مع المؤسسات والروابط والتشكيلات والسنن الخاصة والعامة التي تتوسط الدولة ووسائلها القهرية والقانونية من ناحية والبناء التحتي الاقتصادي من جهة ثانية[1].

ونصل إلى أن "المجتمع المدني هو مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تنتظم في إطارها بصورة ديناميكية ومستمرة، شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتتطور وتعمل باستقلالية كاملة أو نسبية عن الدولة. فالمؤسسات التطوعية تشكل صلب المجتمع المدني يكونها الأفراد بمحض إرادتهم..."[2].

إن المجتمع المدني الذي تطور من مفهوم كان شديد الارتباط بمفهوم الدولة ومؤسساتها ومرادفا في الكثير من الأحيان لمفهوم المجتمع السياسي، تحول إلى مفهوم آخر منفصل ومستقل عن مفهوم الدولة، وبالتالي فإن ما لا يدخل في إطار الدولة هو ما يعبر عنه بالمجتمع المدني.

2- خصائص المجتمع المدني

نركز على خصائص المجتمع المدني بالاعتماد على خاصيتين اثنتين هما: الاستقلالية والقدرة على التكيف[3].

أ- الاستقلالية على المجتمع السياسي

ونعني بها أن مؤسسات المجتمع المدني لا تكون خاضعة للسلطة السياسية القائمة وتابعة لها، وبالتالي تفقد فاعليتها وقوتها المؤثرة. وتُقاس سلطة المجتمع المدني بمدى استقلاليته عن المجتمع السياسي (السلطة).

وبالنظر إلى التجارب الديمقراطية الموجودة في العالم، فإن استقلالية المجتمع المدني عن المجتمع السياسي لا تتحقق إلى في وجود ديمقراطية حقيقية تكفل الحريات الأساسية في الدولة[1].

---

[1] نفس المرجع، ص47.

[2] حسنين توفيق، "**دراسة في الأحزاب السياسية في العالم الثالث: في اتجاهات حديثة في علم السياسة**". القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص177.

[3] أحمد شكر الصبيحي، "**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص32-35.

فإذا قمنا بدراسة المجتمع المدني في أي دولة عربية أو إسلامية أو حتى دولة من لإفريقيا أو آسيا، فإننا نجد البعد القبلي والبعد العشائري ما يزال يتحكم في تحركات المجتمع المدني لحد اليوم، بالرغم من التطور السياسي الكبير الذي عرفته التجارب السياسية الديمقراطية في العالم في ترقية المجتمع المدني، وبالتالي في توجيه العملية السياسية والتأثير بشكل كبير في اختيار مرشح سياسي لمنصب ما باعتباره أنه ينتمي لقبيلة ما وليس وفقا لكفاءاته ومؤهلاته العلمية.

لذلك، فإن الدولة الوطنية ما تزال تواجه تحديات المجتمع التقليدي الذي يقوم أصلا على القبيلة والعشيرة، الأمر الذي عرقل تطور المجتمع السياسي المعاصر[2]. وبالتالي فإن الكثير من دول العالم الثالث اليوم بما فيها الدول العربية، تبقى تحكمها إشكالية العلاقة الجدلية بين المجتمع التقليدي والمجتمع المعاصر، وأيهما يؤثر في الآخر، وهل هذه العلاقة هي علاقة صراعية أم علاقة تواصلية؟

ب- القدرة على التكيف

ونقصد بها قدرة مؤسسات المجتمع المدني على التكيف والتأقلم مع التطورات والتحولات الحاصلة في المجتمع ككل. فإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني مستقلة ومحافظة على الأقل على هامش من الاستقلالية تجاه السلطة القائمة، فإنها تكون أكثر فاعلية وتأثيرا في تكريس الديمقراطية.

3- مؤسسات المجتمع المدني

عندما نتعرض إلى مؤسسات المجتمع المدني داخل الدولة الوطنية فإنه من الضروري أن نفرق بين مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات الغربية عنها في مجتمعات الجنوب، لاسيما في المجتمعات الإسلامية، التي خضعت ولا تزال تخضع لمؤسسات المجتمع المدني التقليدية التي تسيطر عليها القبيلة أو العشيرة[3].

أما إذا تحدثنا عن الإدماجية الاجتماعية وإدماجية الدولة. فإن هناك دراسات سياسية معاصرة فرقت بين المفهومين، من حيث أن الأولى أي الإدماجية الاجتماعية تعني قوة مؤسسات المجتمع في مواجهة مؤسسات الدولة، التي تتمتع فيها الدولة بمستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية. أما إدماجية

---

[1] نفس المرجع، ص32-35.

[2] إن غياب الديمقراطية وضعف أساليب الاندماج المشاركة السياسية ساهم في التوتر القائم بين الدولة والمجتمع في الكثير من الدول.

[3] إن التحديات الإثنية والعرقية والقبلية مازالت تخترق تركيبة المجتمعات المعاصرة في إفريقيا وآسيا.

الدولة فتعني أن الدولة تقوم بتنظيم مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومي بشكل رسمي غير تنافسي، تتبنى من خلاله هذه الدولة المؤسسات ماديا ومعنويا في مقابل أن تتحكم الدولة في التنظيم الداخلي لهذه المؤسسات ومطالب النظام الداخلي لهذه الجماعات.

وتنشر هذه الظاهرة أكثر في الدول التي تعرف تأخرا في الممارسة الديمقراطية[1].

وإذا عدنا إلى المجتمعات الغربية، فإننا لا نجد أثرا لمثل هذه الخصوصيات التقليدية التي تحكم المجتمعات في الكثير من دول العالم الثالث، وبالتالي، فإن المجتمع الغربي في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية هو مجتمع ديمقراطي ترعرع في أحضانه المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة، التي تحظى باهتمام كبير لما لها من إيجابيات ومزايا للمحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ويمكن تحديد مؤسسات المجتمع المدني في المحاور التالية:

– الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات الحديثة التي كان لها الفضل في تطور المجتمع المدني، باعتبارها تساهم في تحقيق أدوار من أهمها المحافظة على وجود معارضة للنظام القائم وضمان تحقيق قوة بديلة لهذا النظام[2].

فلم يعد الحزب السياسي اليوم في الدول الغربية يشارك في المناسبات الانتخابية والوصول إلى السلطة فقط، وإنما كذلك أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة إلى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية وترقية حقوق الإنسان المختلفة وغيرها من المهام.

إن تطور الأحزاب السياسية قد تزامن مع تطور الديمقراطية، وبالتالي فإن هذه الأحزاب أصبحت أحد أهم آليات الديمقراطية، التي تساهم في تنمية الرأي العام، والتعبير عن رأيه في القضايا المصرية للبلاد[3].

---

[1] هدى ميتيكس، المرجع السابق، ص151.

[2] إن الكثير من الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث، لاسيما في وطننا العربي، قد أفرغت من محتواها السياسي ودجّنت من حجمها الحقيقي، وتتحول إلى أداة سياسية في يد النظام القائم.

[3] نبيلة عبد الحليم كامل، "**الأحزاب السياسية في العالم المعاصرة**"، القاهرة: دار الفكر العربي، 1977، ص07.

– النقابات والاتحادات المهنية

أضحت النقابات العمالية والاتحادات المهنية أحد أهم مؤسسات المجتمع المدني لما لها من أهمية في ترقية الممارسة الديمقراطية، بالإضافة إلى أنها تحافظ على مكتسبات ظروف العمال الاجتماعية والمهنية وغيرها.

وتساهم التنظيمات النقابية والمهنية في المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال الوقوف في وجه محاولات التفتيت الطائفي والديني والعرقي والقومي والإثني وغيرها من محاولات التقسيم التي تهدد وجود الدولة وكيانها السياسي[1].

– منظمات حقوق الإنسان

تمثل منظمات حقوق الإنسان آلية مهمة من آليات المجتمع المدني، باعتبارها ترمي إلى ترقية الحريات الأساسية في المجتمع المحافظة على حقوق الإنسان المختلفة. كما أضحت هذه المنظمات الحقوقية مؤسسات معترف بها داخل الدولة الوطنية وخارجها، لأنها تقدم خدمات مهمة في مجال حقوق الإنسان والحريات.

– مراكز البحث والجامعات

تكمن أهمية الجامعات ومراكز البحث العلمي في أنها تحافظ على استقلاليتها العلمية، وبالتالي تحظى بالموضوعية والأكاديمية عندما تقوم بإنجاز مشاريع بحثية وبحوث علمية تساهم في تطور المجتمع وربطه بركب المجتمعات المتحضرة.

التنشئة السياسية

1– مفهوم التنشئة الاجتماعية

قبل الخوض في تعريف التنشئة السياسية، يجدر بنا التعرف على مفهوم التنشئة الاجتماعية، باعتبارها تسبق التنشئة السياسية وتشملها.

[1] أحمد شاكر الصبيحي، المرجع السابق، 104.

وتعرف التنشئة الاجتماعية بأنها عملية يتعلم من خلالها الأفراد كيفيات الانضمام إلى أطر المجتمع المختلفة كالأسرة والمدرسة والجمعيات الثقافية والنوادي وجماعات الرفاق وغيرها. وتبدأ عملية التنشئة الاجتماعية في وقت مبكر خلال المراحل الأولى لحياة الفرد وتستمر هذه العملية مع استمرار حياة هؤلاء الأفراد[1].

كما يعرف فيليب ماير التنشئة الاجتماعية بأنها: "عملية غرس المهارات والاتجاهات الضرورية لدى النشء ليلعب الأدوار الاجتماعية المطلوبة منه في جماعة أو مجتمع ما[2].

ويتعلم الأفراد بواسطة التنشئة الاجتماعية المبادئ والقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد، وصولا إلى تنمية القدرات الذهنية وترشيد السلوكات وبناء شخصية قوية ومتوازنة الأفراد.

وعليه، فإن دراسة التنشئة الاجتماعية تشكل البوتقة الطبيعية لتلقي التنشئة السياسية، من منطلق أن السلوك السياسي، الذي توجهه التنشئة السياسية، هو أحد أهم نتائج التنشئة الاجتماعية.

2- مفهوم التنشئة السياسية

تمثل التنشئة السياسية أحد الموضوعات الرئيسة في علم الاجتماع السياسي باعتبار أن المجتمعات الإنسانية المختلفة تعتمد على وحدتها المحلية وتطورها على ما تتضمنه من فهم مشترك وشامل لتلك القيم والعادات والتقاليد التي يقوم عليها المجتمع وتطبع سلوك أعضائه بطابع مختلف عن سلوك أعضاء المجتمعات.

ويعرف المفكر ليفين التنشئة السياسية بأنها "اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها"[3].

كما يوظف مفهوم التنشئة السياسية في استيعاب وفهم مكونات النظم السياسية بهدف تحديد التباينات في الأداء بين النظم السياسية. ولذلك فإن التنشئة السياسية هي إحدى عمليات النظام السياسي، التي ينجر عنها نتائج مؤثرة في أداء النظام السياسي[4].

---

[1] شعبان الطاهر، "**علم الاجتماع السياسي**"، ط2. القاهرة: الدار المصرية-اللبنانية، 2001، ص137.

[2] زكي محمد إسماعيل، "**أنثروبولوجية التربية**"، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص121.

[3] عبد الهادي الجوهري، "**أصول الاجتماع السياسي**"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986، ص39.

[4] ريتشارد دواداسن، "**التنشئة السياسية**"، ترجمة: مصطفى خشيم وآخرون، بنغازي: جامعة قار يونس، 1990، ص23.

ونصل إلى أن التنشئة السياسية من أهم العمليات السياسية والاجتماعية، التي يتلقاها الأفراد في فترة من فترات حياتهم، لأنها تساهم بشكل مباشر وفعال في تشكيل الاتجاهات والآراء والأفكار لأفراد المجتمع. فإذا ما أُحسن استغلالها وتوظيفها على أحسن وجه، فإنها ستلعب لا محالة دورا مهما في التأثير على السياسة والاستقرار السياسي للدولة.

وقد يتساءل البعض عن الفرق بين التنشئة السياسية والثقافة السياسية والإيديولوجيا السياسية. فإذا كانت التنشئة السياسية كما قلنا آنفا هي: "تعليم الأفراد لأنماط اجتماعية بواسطة مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع"[1].

أيضا إذا كانت الثقافة هي نتاج المعرفة، فإن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، وتعرّف على أنها "العملية التي يصبح الفرد من خلالها واعيا بالنسق السياسي والثقافة ومدركاتها.

أما الإيديولوجيا السياسية فهي مجموعة من القيم الأساسية ونماذج من المعرفة والإدراك التي ترتبط ببعضها البعض وتنشأ بينها وبين القوى الاجتماعية والاقتصادية علاقات متينة[2].

3- مؤسسات التنشئة الاجتماعية

تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية على اختلاف أنواعها الرسمية وغير الرسمية دورا فاعلا في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية.

أ- الأسرة

تعد الأسرة كمؤسسة اجتماعية رائدة هي إحدى الوسائل الهامة في عملية التنشئة المختلفة. وتكمن أهمية الأسرة في أنها تساهم في بناء شخصية الفرد منذ الصغر، حيث تساهم في تعليم الطفل القيم الاجتماعية والسياسية وتأكيد هويته وأصالته وثقافته الأم خلال مختلف أطوار حياته.

ب- المدرسة

[1] محمد علي العويني، "**العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق**". القاهرة: عالم الكتب، 1988، ص251.
[2] شعبان الطاهر الأسود، المرجع السابق، ص123.

وتمثل المدرسة بعد الأسرة أحد أهم العوامل الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، لأنها –أي المدرسة– بوسائلها المختلفة تساعد على تعزيز وتعميق شعور الأفراد بالانتماء إلى المجتمع من خلال ثقافتهم، وذلك بالاعتماد على عناصر الهوية، ووصولا إلى جعلهم أعضاء فاعلين في المجتمع.

إن نجاح عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية مرتبطة بمدى نجاح المنظومة التربوية، ونقصد بها المدرسة بشكل خاص، فإذا تلقن الفرد تعليما صحيحا وفاعلا، فإن ذلك سينعكس لا محالة بطريقة إيجابية على شخصية هذا الفرد، مما يجعله فردا مفيدا في المجتمع الذي يعيش فيه.

لكن إذا فشلت المنظومة التربوية، وبالتالي فشل المدرسة في أداء وظيفتها التنشيئية فإن ذلك سيكون له انعكاسات خطيرة على شخصية الفرد، وبالتالي ستكون له نتائج وخيمة على المجتمع بشكل عام.

ج– جماعات الرفاق

ويسميها البعض الجماعات الأولية والجماعات الثانوية. فبالنسبة للأولى –أي الجماعات الأولية– فتعني مجموعة من الأشخاص يتصلون ببعضهم البعض بشكل متكرر، ومثال على ذلك الرفاق أو الزملاء في المدرسة، أو في الإعدادية أو في الثانوية والجامعة.

أما الجماعات الثانوية فنعني بها مجموعة من الأفراد لا تتوفر فيهم شروط الجماعات الأولية، أي أن الأشخاص لا يقيمون علاقات مع بعضهم البعض بشكل فردي، بمعنى آخر فهي مجموعة من الأفراد يلتقون مع بعضهم البعض، دون إقامة علاقات متينة بشكل فردي على غرار الجماعات الأولية.

د– المسجد

يلعب المسجد دورا كبيرا في بناء شخصية الفرد، إذا كان من مترددي المسجد يوميا أو أكثر من مرة أسبوعيا، وذلك ليس فقط من أجل أداء فريضة الصلاة، وإنما كذلك من أجل تعلم القرآن والسنة وأصول الفقه والسيرة وأصول العقيدة وغيرها.

وقد أثبتت التجارب أن الأطفال الذين التحقوا بالمساجد قبل سن الدراسة أي قبل المدرسة هم أحسن بكثير من الذين التحقوا بالحضانة.

و- المحيط (الوسط الاجتماعي)

يساهم المحيط أو كما يسميه الكثير بالوسط الاجتماعي في توجيه سلوكات الأفراد سلبا أو إيجابا، لاسيما في سن معينة من حياتهم، وتحديدا في مرحلة الطفولة ومرحلة الشباب. فإذا ما احتك الفرد بمجموعة من الرفاق ذوي الأخلاق الحسنة، فإن ذلك ستكون له آثار طيبة في سلوك هذا الفرد، والعكس صحيح، أي إذا ما احتك هذا الفرد بمجموعة السوء وذوي السلوكات المنحرفة، فإن ذلك ستكون له آثار وخيمة على التوجهات وسلوكات هذا الفرد.

هـ- وسائل الإعلام

لا يخفى على أحد ما لوسائل الإعلام اليوم بمختلف وسائلها وتوجهاتها في تلقين الأفراد الآراء والأفكار المباشرة في التنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد وللمجتمع بشكل عام.

فقد أحدثت الثورة المعلوماتية خلال السنوات القليلة الماضية تطورا هائلا في مجال تكنولوجيا الاتصال، بحيث أصبح العالم بمثابة القرية الصغيرة، لأنه يطلع على آخر التطورات التي تحدث في العالم خلال ثوان بمختلف وسائل الإعلام وعلى رأسها تكنولوجيا الانترنت والبرامج الإخبارية التي تبثها المحطات التلفزيونية في كل أنحاء العالم، الأمر الذي أثر على نمط حياة الأفراد وتنشئتهم الاجتماعية وسلوكاتهم السياسية والاجتماعية.

وتكمن أهمية التنشئة الاجتماعية بالنسبة للمجتمع في بقاء المجتمع واستمراره من خلال توارث المجتمع للعقائد والقيم والعادات والثقافة من جيل لجيل[1].

ونصل إلى أن عملية التنشئة السياسية الاجتماعية في المجتمع تسعى للمحافظة على استقرار النظام الاجتماعي، وبالتالي استقرار النظام السياسي.

[1] مراد زغيمي، "**مؤسسة التنشئة الاجتماعية**"، الجزائر: دار قرطبة، 2007، ص12.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم درويش، **"علم السياسة"**. القاهرة. دار النهضة العربية، 1975، ص169.
2. إبراهيم عبد العزيز شيحا، **"مبادئ الأنظمة السياسية"**، الدول والحكومات. القاهرة: الدار الجامعية، 1982، ص143.
3. ابن قيم الجوزية، **"الطرق الحكمية في السياسة الشرعية"**، القاهرة، مكتبة السنة المحمدية، 1953.
4. أحمد الواعظي، المجتمع الديني والمدني، بيروت: دار الهادي للنشر والتوزيع، 2001، ص45.
5. أحمد شكر الصبيحي، **"مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص32-35.
6. أحمد طه بدوي وآخرون، "العلاقات السياسية الدولية"، الإسكندرية: المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع، 2003، ص351-352.
7. إسماعيل صبري مقلد، **"دور تحليلات النظم في التأصيل لنظريات العلاقات الدولية"**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، السنة التاسعة، العدد1، مارس 1989، ص25.
8. اندريه هوريو، **"القانون الدستوري"**، بيروت، 1980، (مترجم من الفرنسية)، في محمد فايز عبد اسعيد قضايا علم السياسة العام، بيروت: دار الطليعة، 1986، ص85.
9. بن خليف عبد الوهاب ، مدخل لعلم السياسة ،الجزائر :
10. جان بيار كوت وجان بيار مونيي، **"من أجل علم اجتماعي سياسي"**، الجزء الأول، ترجمة: محمد هناد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص140.
11. جان مينو، **"مدخل إلى علم السياسة"**، تر. جورج يونس، بيروت: منشورات عويدات، 1986، ص103.
12. جمال الدين بن منظور، **"لسان العرب"**، الجزء السادس، بيروت، دار صادر للطباعة، 1956.
13. جمال سلامة علي، **"أصول العلوم السياسية"**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2003، ص157.

14. حامد عبد الماجد قويسي، "**دراسات في الرأي العام**"، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية"، 2003، ص95.

15. حسانين عبد القادر، "**الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة**"، ط2. القاهرة: دار النهضة العربية، 1962، ص21.

16. حسنين توفيق، "**دراسة في الأحزاب السياسية في العالم الثالث: في اتجاهات حديثة في علم السياسة**". القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص177.

17. حسين عثمان محمد عثمان، "**النظم السياسية**"، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص178.

18. خليل أحمد خليل، "**العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد**"، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981، ص19-20.

19. ريتشارد دواداسن، "**التنشئة السياسية**"، ترجمة: مصطفى خشيم وآخرون، بنغازي: جامعة قار يونس، 1990، ص23.

20. زكي محمد إسماعيل، "**أنثروبولوجية التربية**"، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص121.

21. شعبان الطاهر، "**علم الاجتماع السياسي**"، ط2. القاهرة: الدار المصرية-اللبنانية، 2001، ص137.

22. عادل خليفة، "**الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى**"، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2001.

23. عبد العالي دبلة، الدولة: "**رؤية سوسيولوجية**". القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص124-139.

24. عبد الغفار رشاد القصبي، "مناهج البحث في علم السياسة"، الجزء الثاني، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004.

25. عبد الهادي الجوهري، "**أصول الاجتماع السياسي**"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986، ص39.

26. عبد الهادي الجوهري، "**دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**"، ط8، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2001.

27. عزيزة عبده، **"الإعلام السياسي والرأي العام"**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص137.

28. عصام سليمان، **"مدخل إلى علم السياسة"**، ط، بيروت، 1997، ص161.

29. علي يوسف الشكري، **"مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية"**، القاهرة. ايتراك للنشر والتوزيع، 2004.

30. فوزي بودياب، **"المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية"**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971، ص194.

31. كمال الغالي، **"مبادئ القانون الدستوري"**، دون دار نشر، 1985.

32. كمال المنوفي، **"أصول النظم السياسية المقارنة"**، الكويت: شركة الربيعان للنشر، 1987، ص40.

33. محمد الشافعي أبو راس، **"نظم الحكم المعاصرة"**، الجزء الأول القاهرة، عالم الكتب، 1984، ص163.

34. محمد الغيلاني، **"المجتمع المدني: حججه، مفارقته ومصادره، هل سيتم الاحتفاظ به"**. بيروت: دار الهادي، 2004، ص246.

35. محمد أنس قاسم جعفر، **"النظرية السياسية والقانون الدستوري"**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999.

36. محمد رفعت عبد الوهاب، **"مبادئ النظم السياسية"**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص258.

37. محمد علي العويني، **"العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق"**. القاهرة: عالم الكتب، 1988، ص251.

38. محمد فايز عبد أسعيد، **"قضايا علم السياسة العام"**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986.

39. محمد فتح الله الخطيب، **"دراسات في الحكومات المقارنة"**، ج1 القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1966، ص205.

40. محمد فتح الله الخطيب، **"مبادئ العلوم السياسية: تطور الفكر السياسي"**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.

41. محمد محمد جاب الله عمارة، **"العلوم السياسية بين الإقليمية والعولمة"**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003.

42. محمد نصر مهنا، **"تطور النظريات والمذاهب السياسية"**، القاهرة، دار الفجر، 2006، ص26.

43. محي الدين عبد الحليم، **"الاتصال بالجماهير والرأي العام: الأصول والفنون"**، القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1993، ص10.

44. مراد زغيمي، **"مؤسسة التنشئة الاجتماعية"**، الجزائر: دار قرطبة، 2007، ص12.

45. مصطفى أبو زيد فهمي، **"الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية"**. القاهرة: دار الهدى للمطبوعات، 1999، ص192.

46. مصطفى طلاس، "الإستراتيجية السياسية العسكرية"، ج1، ط3، دمشق: مكتبة دار طلاس، 2003.

47. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "مناهج وأساليب البحث السياسي"، بنغازي: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002.

48. ملحم قربان، **"المنهجية والسياسة"**، بيروت، 1979.

49. نبيلة عبد الحليم كامل، **"الأحزاب السياسية في العالم المعاصرة"**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1977، ص07.

50. نوري لطيف وعلي العاني، **"القانون الدستوري"**، بغداد: منشورات جامعة بغداد، بدون تاريخ، ص46-47.

51. هاملتن ومادسن وجاي، **"الدولة الاتحادية: أسسها ودستورها، ترجمة: جمال محمد أحمد"**. بيروت، دار مكتبة الحياة، 1959، ص531-532.

52. هانس مورغانثو، **"السياسة بين الأمم"**، بدون مترجم، نيويورك، 1948.

53. هدى ميتيكس، **"الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث"**، في اتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص152-153.

54. يحي الجمل، **"الأنظمة السياسية المعاصرة"**. بيروت: دار النهضة العربية، 1969، ص30.

المراجع باللغة الأجنبية:

55. Bernard Toulemonde، **"Manuel de science politique**"، Lille .
56. David Easton، "A Frame work for political analysis"، Englewood، cliffs N.J.Prentice-Hall، 1965.
57. G. Burdean، "Traité de science politique" ، Tome2، Paris : PUF.
58. H. Lasswell and M. Kaplan، "Power and Society"، New Hanen، 1950.
59. Jean - Marie Densuin، "Science Politique"، 2ème édition . Paris: PUF، 1989.
60. Julien Freund، "L'essence de la politique"، Editions du Seuil، 1965، p264.
61. La peirre، J.W، "L'analyse des systèmes politiques". Paris، PUF، 1973.
62. Maurice Duverger، "institution politique et droit constitutionnel".
63. Maurice Duverger، "Les partis politiques". Paris: A. Colin،.
64. Maurice Duverger، Introduction à la politique، Paris: Gallimard، 1964.
65. Morton Kaplan، "System and process in international polics"، New York: John Wiley، 1962.
66. Morton Kaplan، "System and process in International politics". New York: John Wiley، 1962.